

PROVISIONAL

S/PV.3134
13 November 1992

ARABIC

مجلس الأمن



محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والثلاثين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الجمعة ، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ ، الساعة ١٠/٠٠

(هنغاريا)

الرئيس : السيد إردوس

السيد فورونتسوف

الأعضاء : الاتحاد الروسي

السيد أيلالا لاسو

إكوادور

السيد نوتردام

بلجيكا

السيد جيسى

الرأس الأخضر

السيد سنفوي

زمبابوي

السيد لي داويو

الصين

السيد مريميه

فرنسا

السيد بيغيرو

فنزويلا

السيد السنوسي

المغرب

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

السيد ديفيد هناي

وايرلندا الشمالية

السيد هوهنفلنر

النمسا

السيد غاريخان

الهند

السيد بركنس

الولايات المتحدة الأمريكية

السيد هاتانو

اليابان

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى : Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا والسنگال ومصر والمملكة العربية السعودية (S/24620)

رسالة مؤرخة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة (S/24761)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/24785)

رسالة مؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/24786)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأئني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان ، الاردن ، ألبانيا ، ألمانيا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، ايطاليا ، باكستان ، البوسنة والهرسك ، تركيا ، جزر القمر ، سلوفينيا ، السنغال ، قطر ، كرواتيا ، كندا ، ماليزيا ، مصر ، يطلبون فيها أن يدعوم المجلس الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .
نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد شاكر بك (البوسنة والهرسك) مقعدها على

طاولة المجلس ، وشغل السيد حسنوف (اذربيجان) ، والسيد أبو عودة (الاردن) ، والسيد

شكورتى (البنانيا) ، والسيد غراف زو رانتزاو (المانيا) ، والسيد خرازي (ايران
(جمهورية - الاسلامية)) ، والسيد تراكلر (ايطاليا) ، والسيد ماركر (باكستان) ،
والسيد اكسين (تركيا) ، والسيد مؤمن (جزر القمر) ، والسيد تورك (سلوفينيا) ،
والسيد ميسييه (السنغال) ، والسيد النعمة (قطر) ، والسيد دروبنجاك (كرواتيا) ،
والسيدة فريشيت (كندا) ، والسيد رازالي (ماليزيا) ، والسيد العربي (مصر) المقاعد
المخمة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس
 بأني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر من المراقب الدائم لفلسطين
 لدى الأمم المتحدة عمته كوشيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/24804 وتنص على
 ما يلي :

"يشرفني أن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، وفقا لممارماته السابقة ،
 بدعوة الدكتور ناصر القدوة ، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة ،
 الى المشاركة في المناقشة الجارية لمجلس الأمن بشأن البند المعنون 'الحالة
 في البوسنة والهرسك' .

"وسوف يتكلم الدكتور ناصر القدوة أيضا بمفتمه رئيس المجموعة
 العربية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣" .

لم يقدم هذا الطلب وفقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت
 لمجلس الأمن . ولكن إذا تمت الموافقة عليه فسيدعو المجلس المراقب الدائم لفلسطين
 الى المشاركة ليس وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ وإنما بنفس حقوق المشاركة الواردة
 في المادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الطلب ؟

السيد بركنز (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : رغم أنني أتكلم في موضوع الرسالة المتعلقة بطلب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية الكلام ، اسمحوا لي أولاً ، سيدي الرئيس ، أن أبدأ كلمتي من هذا المحفل بتهنئتكم رسمياً على توليكم رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ، وأتعهد لكم بتأييد وفدي لكم في قيامكم بمهامكم .

ستطلب الولايات المتحدة كعادتها عند النظر في هذه المسألة ، التصويت على الاقتراح المطروح على مجلس الأمن ، وستصوت الولايات المتحدة ضده لسببين : أولاً ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلباً مستوفياً للشروط اللازمة للتكلم . ثانياً ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح المراقب الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا إذا كان الطلب متمشياً مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

وفي رأينا ، أنه ليس من المستنـبـ ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته ويخل بقواعده . يعلم جميع أعضاء المجلس أن العرف جرى على أن المراقبين ليس لهم الحق في التكلم في المجلس بناء على طلبهم ، وإنما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على هذه الممارسة .

كما أنه لا يوجد في قرارات الجمعية العامة ما يبرر تغيير ممارسة مجلس الأمن . ومن الواضح كذلك أن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة لمجلس الأمن . إن قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير مركز بعثة منظمة التحرير الفلسطينية ، قد فعل ذلك :

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً للقرارات والممارسات ذات الصلة" . قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، الفقرة ٣)

وذلك القرار لا يشكل اعترافاً بدولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

وقد دأبت الولايات المتحدة على اتخاذ موقف مفاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يعطي المجلس بموجبه حق الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود ، أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو أن هذه المسألة أثرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية .

وبالتالي تعارض الولايات المتحدة اعطاء منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت تلك المنظمة تمثل دولة عضوا في الامم المتحدة . هذه النقطة لا ينبغيها بأي حال من الاحوال قرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ ، بل أنه في الواقع يعززها .

إننا نؤمن بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن ليس بطريقة تقتضي خرق قواعد نظامنا الداخلي . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الأمن مؤخرا من السعي بصورة انتقائية الى تعزيز مكانة الراغبين في التكلم في المجلس بالخروج على قواعد النظام الداخلي . إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل اساءة لقواعدنا .

لكل هذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع ستصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

الأمريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

إذا لم يكن هناك عضو آخر من أعضاء المجلس يود أن يتكلم ، سأعتبر أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أجري التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : الاتحاد الروسي ، اكوادور ، الرأس الأخضر ، زيمبابوي ، الصين ،

فنزويلا ، المغرب ، النمسا ، الهند ، اليابان .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية ، هنغاريا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : نتيجة التصويت كالاتي :

١٠ أصوات مؤيدة ، وصوت معارض واحد ، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت . تمت الموافقة على الطلب .

بناء على دعوة الرئيس ، شغل السيد القدوة (فلسطين) المقعد المخصص له الى

جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : : وفقا للتفاهم الذي تم

التوصل اليه في المشاورات السابقة للمجلس ، ووفقا للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ الموجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبلجيكا لدى مجلس الامن الوثيقة S/24785 وإذا لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن المجلس يوافق على تقديم دعوتين بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى السيد فانس واللورد أوين .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل اليه في المشاورات السابقة للمجلس وإذا لم يكن هناك اعتراض ، سأعتبر أن مجلس الامن يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى السيدة ساداكو أوغاتا مفوض الامم المتحدة السامي للاجئين .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

برسالتين مؤرختين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وموجهتين الى رئيس مجلس الامن ، من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الامم المتحدة (S/24785) ومن الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة (S/24786) يطلب الممثلان من المجلس تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي الى السيد مازوفيسكي .

إذا لم يكن هناك اعتراض ، هل لي أن أعتبر أن المجلس يوافق على تقديم دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي الى السيد مازوفيسكي .

السيد لي داويو الصين (ترجمة شفوية عن الصينية) : كما يعرف الجميع ، تتمثل مسؤولية مجلس الأمن في صيانة السلم والأمن الدوليين . ومسائل حقوق الإنسان تدخل في اختصاص لجنة حقوق الإنسان وليس من اختصاص مجلس الأمن . والسيد مازوفيسكي هو المقرر الخاص المعين من قبل لجنة حقوق الإنسان ، ولا نرى أن من المناسب أن ندعو السيد مازوفيسكي الى الاشتراك في اجتماع مجلس الأمن ، ولذلك يعرب وفد الصين عن تحفظه في هذا الشأن .

السيد سينغوي (زيمبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفدي أن يبدأ بالإعراب عن ارتياحه لرؤيتكم ، سيادة السفير ايردوس تتولون رئاسة عملنا خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر . ولا نشك في أن خبرتكم الواسعة ومهاراتكم الدبلوماسية ستكفل نجاح مداولاتنا .

وننتهز هذه الفرصة لنعرب عن جزيل شكرنا للسفير مريميه ممثل فرنسا لالسلوب الذي لا يضارع الذي وجّه به بنجاح عمل المجلس خلال شهر صعب هو شهر تشرين الاول/اكتوبر .

وكما أعلننا في هذا المجلس في شهر آب/أغسطس ، فإن توزيع المسؤولية بين الأجهزة المختلفة للأمم المتحدة لم يكن محض صدفة ، وإنما تم ببراءة حازمة من جانب الأبناء المؤسسين للمنظمة . وقد شدد وفد بلادي في تلك المناسبة على ضرورة أن يتوخى مجلس الأمن أقصى درجات الحذر في تفسير ولايتها نفسها إذا أراد ألا يتخطاها إلى مجالات هي من اختصاص الأجهزة الأخرى .

لقد كان وفد بلادي يرى على الدوام أن مسألة حقوق الإنسان هي من اختصاص هيئة حقوق الإنسان والجمعية العامة ، لذلك فأننا نود أن نسجل تحفظاتنا الشديدة على جدوى وملاءمة دعوة السيد مازوفسكي للتحديث أمام مجلس الأمن . إن من الصحيح واللائق ليس إلا أن يرفع مقرر هيئة نزع السلاح تقريره إلى الأجهزة ذات الصلة التي عينته .

إن الاتجاه المتعاضد من جانب مجلس الأمن للتدخل في عمل أجهزة الأمم المتحدة الأخرى يشكل مصدر قلق عميق لوفد بلادي في وقت تبذل فيه الجهود لتبسيط عمل الأمم المتحدة وتحسين قدرة أداء الأجهزة التي تتألف منها . إن هذا الاتجاه التدخل لمجلس الأمن والأزمة المؤسسية التي ينطوي عليها يوجب تفسيره بأنه تطور ميمون لمنظمتنا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل زمبابوي على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

إن الملاحظات التي تم الادلاء بها ستدرج في المحاضر الحرفية لمجلس الأمن . ما لم أسمع أي اعتراض ، هل لي أن أعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة إلى السيد مازوفسكي بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس ؟

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

يجتمع مجلس الأمن استجابة للالتماسات الواردة في الوثائق التالية :

S/24620 ، رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية ؛ و S/24761 ، رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة ؛ و S/24785 رسالة

مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لبليجيكا لدى الامم المتحدة ، S/24786 ، رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لفرنسا لدى الامم المتحدة .

¶ معروض على المجلس تقرير الامن العام عن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، والوارد في الوثيقة S/24795 .

بالاضافة الى الوثائق المقدمة عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الامن (٧٧) (١٩٩٣) والفقرة ١ من قرار مجلس الامن ٧٨٠ (١٩٩٣) ، اود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق الاخرى التالية : S/24516 ، و S/24766 ، رسالتان للامين العام مؤرختان ٣ ايلول/سبتمبر و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، على التوالي ، يحيل فيهما نصي تقريرين عن حالة حقوق الانسان في اقليم يوغوسلافيا سابقا ، أعدهما السيد تاديوس مازوفسكي ، المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، و S/24675 و S/24677 و S/24685 ، و S/24700 رسائل مؤرخة في ١٦ ، و ١٨ ، و ١٩ ، و ٢١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٣ ، على التوالي موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة ، و S/24678 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٩ تشرين الاول/اكتوبر موجهة الى رئيس مجلس الامن من ممثلي جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا والسنغال ومصر والمملكة العربية السعودية ، و S/24702 ، و S/24704 ، و S/24711 و Corr.1 ، و S/24778 ، رسائل مؤرخة في ٢٠ و ٢١ و ٢٤ تشرين الاول/اكتوبر و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ، موجهة الى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا لدى الامم المتحدة ، و S/24748 ، و S/24759 ، رسالتان مؤرختان ٢ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ، موجهتان الى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لكرواتيا لدى الامم المتحدة ، S/24754 ، رسالة مؤرخة ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الامم المتحدة ، S/24772 ، و S/24776 ، رسالتان مؤرختان ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهتان الى الامين العام من الممثل الدائم لكرواتيا لدى الامم

المتحدة ، و S/24793 رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الامم المتحدة .

وفقا للمقرر المتخذ في وقت مبكر من هذا الاجتماع ، اُدعو الرئيس المناوبين للجنة التوجيه التابعة للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا السيد سايروس فانس واللورد اوين الى شغل مقعدين على طاولة المجلس .

المتكلم الاول المدرج على قائمتي هو السيد سايروس فانس ، الذي وجه اليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس . اُدعوه الى الادلاء ببيانه .

السيد فانس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : منذ التقينا آخر مرة في

١٤ تشرين الاول/اكتوبر ، ظلت الحالة في يوغوسلافيا السابقة تهدد السلم والامن الدوليين . وما فتئ النزاع الاهلي يمعن فتكا بالبوسنة والهرسك ، بينما يتواصل الاستهتار بحقوق الانسان الاساسية . فلم يتحقق لحد الان تحويل المناطق الكرواتية الخاضعة لحماية الامم المتحدة الى مناطق مجردة تماما من الاسلحة ولاتزال عودة النازحين واللاجئين الى بيوتهم السابقة مخفوفة بالصعاب . وذوو الاصول الالبانية في مقاطعة كوسوفو في صربيا تنكر عليهم الحقوق الاساسية ويتعرضون لجو من التخويف ، ومقدونيا ، التي لم يعترف بها ، تواصل معاناتها وتشكل سببا للقلق العميق ، ونظام الجزاءات الذي فرضه مجلس الامن يجري انتهاكه والتملص منه ، والازمة الانسانية في ارجاء يوغوسلافيا السابقة تزداد شدة .

وفي هذه الحالة المعقدة الصعبة ، يتطلب الامر تصميما بالغا من المجتمع الدولي كي يتسنى التوصل الى وقف دائم لاعمال القتال ، واحترام مبادئ الميثاق ، والاعلان العالمي لحقوق الانسان وقرارات مجلس الامن .

لقد تسلم المجلس تقرير الأمين العام بشأن أنشطة المؤتمر الدولي في جنيف الذي يتناول بالتفصيل الاستراتيجية والمبادرات التي اعتمدها المؤتمر الدولي منذ أن تولينا مهمتنا قبل عشرة أسابيع تقريبا في ٣ أيلول/سبتمبر . وقبل أن أتطرق إلى التقرير ، دعوني أتناول بإيجاز أربع مسائل عاجلة تهم المجلس .

فيما يتعلق بمسألة الجزاءات التي هي مسألة بالغة الأهمية ، يعرف الجميع أنه تحدث في الوقت الراهن اساءة لاستخدام وشائق المرور العابر وأن النفط المحظور يجري تسريبه بكميات متزايدة . وفي الواقع ، اختفت الطوابير في محطات البنزين ببيلغراد ، وافتتحت عدة محطات جديدة كما أخذ سعر البنزين في الانخفاض . ومن الواضح أن نظام شهادات المستخدم النهائي غير كاف وغير فعال ، وأن المواد التي يجري شحنها عبر صربيا بالطرق البرية يجب أن تفحص بمزيد من التدقيق في مواقع المنشأ وجهة الوصول . وينبغي أيضا أن تفحص بمزيد من التدقيق البضائع التي تنقل بالطرق المائية في بحر الادرياتيک وعلى امتداد نهر الدانوب .

وفي رأيي ، إن الإبقاء على الحظر المفروض على السلاح وإنفاذه أمران أساسيان . ولئن كنت أفهم ، وأتعاطف مع ، الاحساس بالاحباط لدى بعض أعضاء المجتمع الدولي ، الذي هو احساس له ما يبرره ، فاني على اقتناع راسخ بأن رفع الحظر عن السلاح - كما اقترح البعض - لن يسهم في احلال السلم الدائم ، بل ستكون له آثار عكسية . وإنه لمن السذاجة بمكان القول بأن رفع الحظر على الأسلحة بالنسبة لطرف واحد في النزاع أمر مستطاع أو مرغوب فيه . فكل ما يمكن أن يفعله هذا الاجراء هو توسيع وتعميق الحرب في البوسنة والهرسك ، وتقويض فاعلية عملية الأمم المتحدة لحفظ السلم ، ومن المحتمل أن يؤدي تدفق المزيد من الأسلحة الى المزيد من الضحايا . وذلك يقوض عملية التفاوض التي لاتزال ، رغم صعوباتها ، تشكل أفضل أمل نملكه . ولدي اقتناع راسخ بأن رفع الحظر على السلاح لن يزيـد من العمليات القتالية في البوسنة

والهرمك فحسب ، بل إنه يمكن أن يؤدي أيضا الى امتداد الصراع الى منطقة البلقان بأسرها .

شالسا ، رغم أننا جميعا على علم بحالات وقف اطلاق النار التي لم تدم طويلا ، فنحن نرحب باعلان وقف النار غير المشروط الصادر مؤخرا عن القادة العسكريين للطرفين المتناحرة الثلاثة في سراييفو في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر تحت رعاية قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة . والوقت لايزال مبكرا لاستخلاص النتائج ، بيد أننا نتوقع أن تفي الاطراف الثلاثة كلها بتعهداتها .

رابعا ، من الاساسي أن تتعاون جميع الاطراف في يوغوسلافيا السابقة مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في اضطلاعها بمهامها الحيوية في المجال الانساني وفي حفظ السلم . ولا يمكن أن يسكت المجتمع العالمي على عرقلة أعمال قوات حفظ السلام والتحرش بها والاعتداء عليها . والواقع أن الهجمات المتعمدة على أفراد قوات الامم المتحدة لحفظ السلم هي أعمال إجرامية ، وينبغي أن تعامل على هذا الاساس . ومن الاساسي أيضا ، في ضوء ضخامة مهمة قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، أن يستمر مجلس الأمن في توفير الدعم الكامل لها فيما يتعلق بالتمويل ومستوى العاملين والقدرات التقنية وترتيبات القيادة والربط .

وإن أتطرق الآن الى تقرير الامين العام ، أود أن أؤكد على ست نقاط . أولاها تتمثل في الاهمية التي نعلقها على المقترحات الدستورية للمؤتمر الدولي بشأن البوسنة والهرمك . فمنذ بداية عملنا ، ونحن نرفض تقسيم البلاد فضلا عن اعادة تنظيمها وفقا لخطوط اقليمية مستندة الى أسس عرقية . فنحن نعتقد أن الاقتراحات الدستورية للمؤتمر الدولي توفر أساسا سليما لتنظيم هذا البلد في المستقبل ، ونرحب بالتأييد الذي قدمه أعضاء مجلس الأمن لها . إن المباحثات المكثفة برئاسة السيد اهتساري مستمرة بصورة يومية في جنيف ، وسوف نمضي قدما في هذه المفاوضات بعزم وجلد . فضلا عن ذلك ، فلن نقبل أبدا "التطهير العرقي" البغيض .

ثانيا ، فيما يتعلق بالحالة في مناطق الأمم المتحدة المحمية وما يسمى بالمناطق القرنغلية في كرواتيا ، ينبغي لكل الأطراف أن تكشف تعاونها بشأن المشكلة الشائكة والبالغة الأهمية المتمثلة في عودة اللاجئين وتوطينهم . فينبغي لنا أن نتخذ من الأصرار والمثابرة شعارا بينما نمضي في هذه العملية قدما خطوة خطوة . ونحن ندرك أن هذا يستلزم الكثير من الصبر من قبَل السلطات في زغرب . بيد أننا لن نجني شيئا من التسرع . وكما يعلم المجلس ، فقد أنشأنا توا آلية رباعية مؤلفة من ممثلين لحكومة كرواتيا ، وممثلين من الصرب المحليين ، وممثلين من قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين ، لايلاء اهتمام خاص لهذه المشكلة الملحة والمعقدة . إن عودة اللاجئين والنازحين تتطلب إحراز تقدم في إعادة حياة المجتمع المدني الطبيعية الى هذه المنطقة ولن يتحقق ذلك إلا بالتعاون النشط مع سلطات الصرب المحليين . وإنني أدعو هذه السلطات الى المشاركة على نحو بناء في هذه العملية بينما أحذر بأن المجتمع الدولي لن يسمح الى ما لا نهاية بعرقلة جهود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة من أجل تنفيذ خطة حفظ السلام التي أقرها مجلس الأمن .

ثالثاً ، فيما يتعلق بالمساعدة الانسانية ، فان الحفاظ على آلاف لا تحصى من الارواح يتوقف على مساعدتنا . ورغم الضغوط المتزايدة على مكتب مفوض الامم المتحدة السامي للاجئين ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، فليس بوسعنا أن نتوانى في جهودنا . وبغية تحقيق هذا الهدف ، يجب أن يصر المجتمع الدولي على اتاحة وصول المعونة الانسانية ولاسيما الغذاء والامدادات الطبية والمأوى للمحتاجين ، دون اعاقه ، وبخاصة على ضوء دنو الشتاء . إن اطلاق سراح السجناء والمعتقلين ، وبخاصة في البوسنة والهرسك ، يتوقف الان بصورة أساسية على توفير الملجأ الفوري لهم في الخارج .

ورابعا ، فيما يتعلق بكوسوفو ، فان الموقف مشحون للغاية ، ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي أن تقوم به جميع الكيانات لاجراء مباحثات جادة مفضلة الى الامام بشأن قضايا جوهرية تؤثر على الاقلية الصربية الحاكمة والاعلبية الانبانية الاثنية .

إن اختلال التوازن الديموغرافي - حيث يشكل ذوو الاصل الالباني أكثر من أربعة أخماس

السكان - مع اقتران ذلك بالجذور الدينية والتاريخية العميقة لصربيا في هذه المنطقة ، يجعل مسائل التعليم واللغة والثقافة مسائل حساسة وهامة بصفة خاصة ، وهذا أمر مفهوم . إن الفريق الخاص المعني بكوسوفو التابع للمؤتمر الدولي قد جمع مؤخرا الاطراف للمرة الاولى لبحث النهج العملية لمعالجة هذه القضايا . وفيما يتعلق بالمركز السياسي للاقليم في المستقبل ، فأعتقد ، أنا واللورد أوين ، أن الحكم الذاتي الحقيقي - لا الانفصال أو الاستقلال - يوفر أفضل أمل بالنسبة للمستقبل .

خامسا ، إن حالة الغليان السائدة في مقدونيا تشير بالغ القلق . فبالاحوال الاقتصادية والاجتماعية قد تدهورت ، والاضطرابات الداخلية تتعاظم ، وسوف يؤدي تفجّر الصراع في مقدونيا إلى مأساة ذات أبعاد خطيرة تعصف بالبلدان المجاورة . وينبغي أن يكون المجتمع الدولي قادرا على ايجاد حل واقعي لهذه المشكلة الحرجة التي تؤرق بالنا منذ أمد طويل .

سادسا ، ندرك تماما أنه مدامت الحرب مستمرة ، فإن اقتصادات جمهوريات يوغوسلافيا السابقة التي أضررت بشكل خطير سوف تزداد تدهورا . ومن الأهمية بمكان أن تبدأ الجمهوريات الجديدة معنأ عملية تعكس مسار هذه الاتجاهات الاقتصادية السلبية للغاية . لهذه الأسباب بدأنا مناقشات مع خبراء من المجموعة الأوروبية لتنظيم مؤتمر رفيع المستوى يعقد في أوائل عام ١٩٩٣ لمعالجة هذه القضايا على مستوى رؤساء الوزراء . ويقوم فريقنا العامل المعني بالمسائل الاقتصادية بإعداد دراسة تتعلق بإعادة إعمار وتنمية يوغوسلافيا السابقة .

أخيرا ، من المهم أن نسجل بأنه ، الى جانب النشاط المستمر الذي يقوم به مؤتمر جنيف ، سعيانا - اللورد أوين وأنا - لكي نضع نصب أعيننا بشكل واضح مبادئ أساسية معينة .

لقد بيّن المجلس والجمعية العامة بوضوح المبادئ التوجيهية اللازمة لايجاد حلول للمشاكل الموجودة في يوغوسلافيا السابقة . ولقد طالبت بتسوية سياسية تتسق مع مبادئ الميثاق والمعايير الدولية لحقوق الانسان . وأدّنتم وبحق عمليات الطرد الجبري ، والاحتجازات غير القانونية ، وكل المحاولات الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأقاليم . واستعنتم بمبادئ مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، وخصوصا ما يتعلق منها بحرمة الحدود الداخلية والخارجية ، وعدم الاعتراف بمحاولات تعديل الحدود من جانب واحد .

وطالبت الجمعية العامة أيضا بحلول سلمية تتفق مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي . وذكرت بشكل واضح احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ، وعدم الاعتراف بمفانم العدوان والاستيلاء على الاراضي بالقوة .

وإنني أذكر هذه النقاط المبدئية من أجل التأكيد على نقطة بسيطة ولكنها حاسمة ألا وهي أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يقبل عدم الامتثال لهذه المبادئ التوجيهية .

ونحن بوصفنا رئيسين مشاركين للجنة التوجيهية ، فإن ولايتنا تتطلب أن نُبقي على قنوات الاتصال مع جميع الأطراف ، مع المحافظة على حيادنا واستقلالنا . وتتولى هيئات أخرى للأمم المتحدة النظر في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني . ونحن نتعاون معها وسوف نواصل ذلك التعاون . إلّا أنني أُرغب في التأكيد على اقتناعي الراسخ بأنه لا يمكن أن يكون هناك أي تساهل عندما يتصل الأمر باحترام مبادئ الميثاق والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني .

وفي هذا الصدد ، اسمحوا لي بأن أسجل تقديري العميق وإعجابي الشديد بالعمل الذي تطلق به السيدة أوغاتا مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، والسيد سوماروغا رئيس لجنة الصليب الأحمر الدولية والعاملون معها وزملاؤهما في المنظمات غير الحكومية . وإذا كان هناك أبطال في المسألة التي لا تزال تطبق على يوغوسلافيا السابقة فإنهم العاملون الدوليون في المجال الإنساني . إنهم غير مسلحين إلا بالتزامهم ومشاعرهم الرحيمة ، وهم يستحقون لذلك الامتنان العميق من المجتمع العالمي .

واسمحوا لي أيضا أن أسجل تقديري للجهود الدؤوبة والمتفانية التي يبذلها الرئيس المشارك معي اللورد أوين ، ورؤساء الأفرقة العاملة وكل المنظمات الدولية التي تدعم عملنا . وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للأمين العام وللجنرال نامبيار ولقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لما يقدمونه من مساعدة مستمرة وللشجاعة التي يتحلّى بها حفاظ السلام وهم يجاهدون لإنجاح مهمتهم في حالات لم يتبق فيها سوى قدر ضئيل من السلام الذي ينبغي حفظه .

هذه هي الاستراتيجيات والأنشطة والمبادئ التي نسترشد بها في عملنا في مؤتمر جنيف . وأرجو أن تطمئنوا بأن اللورد أوين وأنا سنواصل معا بذل كل جهد ممكن للمساعدة في إقرار السلم والعدالة في يوغوسلافيا السابقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي هو اللورد أوين ، الذي وجه إليه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للحضور ، وأعطيه الكلمة .

اللورد أوين (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أعود لتكلم في المجلس بعد غيبة تزيد على ١٢ سنة ، ويسرني بمعة خاصة أن مكان جلوسي قريب من مقعد ممثل زمبابوي ، البلد الذي ناصرت استقلاله في قاعة هذا المجلس . ليست هذه هي المرة الأولى ، ولا المرة الأخيرة التي أوافق فيها تمام الموافقة على كل كلمة قالها سايروس فانس . والمسألة الأساسية بالنسبة لنا هي كيف يمكننا بوصفنا الرئيسين المشاركين وأنتم أعضاء المجلس ، أن ننفذ المبادئ والأهداف المتفق عليها في مؤتمر لندن في نهاية شهر آب/أغسطس .

من المحزن أن التاريخ الأوروبي ليست غريبة عليه الصراعات والمنازعات الإثنية . فلا تزال ذكريات المحرقة الجماعية ماثلة في أذهاننا . وبالتالي ، فإن ممارسة "التطهير العرقي" البغيضة التي شهدناها في يوغوسلافيا السابقة ليست من الأشياء التي يمكن أن يتجاهلها أي أوروبي بمجرد غش الطرف عنها .

وتعرف أوروبا أنه إذا تم التسامح مع هذا "التطهير العرقي" الصارخ ، وسمح لكل مرتكبيه بالإفلات من يد العدالة ، ولم نقدم المساعدة إلى ضحاياه لكي يعودوا إلى ديارهم وأراضيهم ، فإننا - نحن الأوروبيين - سندفع ثمننا فادحا لذلك ، وسيتهمننا العالم الاسلامي وبحق بالعنصرية ضد مسلمي البوسنة وسيتمسكون بهذا الاتهام ضدنا لقرون مقبلة . إن قارتنا ، بعد تفتت الاتحاد السوفياتي ، بدلا من أن تمضي قدما صوب أوروبا الديمقراطية والمتحضرة والثقافة الممتدة من المحيط الاطلسي إلى جبال الأورال ، أصبحت منخرطة في حالات قتال لا ينتهي بسبب الكثير من المطالبات بالأراضي والمنازعات الإثنية التي لا يزال يتعين حلها .

لقد بدأت عملية جنيف - وهي مؤتمر منعقد في دورة مستمرة في النهار وأحيانا في الليل بما في ذلك عطلات نهاية الاسبوع - عندما قام السيد فانس وأنا بالسفر جوا

إليها لحضور أول اجتماع للجنة التوجيهية يوم ٣ أيلول/سبتمبر . وقد كُتِبَ مكلّفين بأن شكّلَ معاً مؤتمر المجموعة الأوروبية المعني بيوغوسلافيا الذي انعقد فيما بعد ، مع تزايد أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخمة في يوغوسلافيا السابقة . ومنذ ذلك الحين أصبح من الضروري أن تسير عمليات منع السلم وحفظ السلام والدبلوماسية الوقائية جنباً إلى جنب .

وينطلق هذا الجهد المشترك للمجموعة الأوروبية والأمم المتحدة من أحد الأحكام الموجودة في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن تعمل الوكالات الإقليمية بالاشتراك مع مجلس الأمن . وبهذه الطريقة ، يمكن للأمم المتحدة أن تستفيد من الالتزامات والشواغل الخاصة لأي منطقة . ويتجلى ذلك بالفعل في الاستجابة المالية الكبيرة من المجموعة الأوروبية ودولها الأعضاء لشتى النداءات الموجهة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية . ويتجلى هذا أيضاً في حقيقة أن الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تقدّم ما يزيد على ١١ ٠٠٠ فرد لقوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وأننا نتحمل تكاليف فرقنا الوطنية . مع ذلك فإن هذه القوة تعمل تحت سلطة الأمم المتحدة ، وتعتمد على الموظفين الرئيسيين في الأمم المتحدة لضمان وجود قيادة فعّالة ومتكاملة تابعة للأمم المتحدة .

وأود أن أسجل شكري وشكر المجموعة الأوروبية للأمين العام ، وعن طريقه لكل العاملين في يوغوسلافيا السابقة التابعين للأمم المتحدة ، وللقائمين بعمليات الرصد التابعين للمجموعة الأوروبية ، وللمراقبين التابعين لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذين يخاطرون بأرواحهم في أصعب عملية لحفظ السلام وتقديم المساعدة الإنسانية اضطلعت بها الأمم المتحدة حتى الآن .

وقد تيسّر عملنا كرئيسين مشاركين بشكل كبير بغفل علاقات العمل المتجانسة التي قامت منذ اليوم الأول من مهمتنا . وإذا كان إحلال السلم يعتمد على جهد مبذول ، فإن النشاط الهائل الذي أنجزه كل من له صلة ، بالمؤتمر على مدى الأسابيع العشرة الأخيرة جدير بأن ينجح .

لقد جمعنا بين الاطراف المتعارضة في حوار بناء عموما ، في مجالين رئيسيين -
السياسيون بشأن الدستور المقبل ، والعسكريون بشأن وقف أعمال القتال . وقد حاولنا
أيضا أن نقرب بين السياسيين في بلغراد وزغرب . ولعل خير مثال على ذلك الجلسة
اللتان عقدناها مع الرئيس كوسيتش والرئيس توديمان . ومن السهل أن ننسى ، في كل
ما يذاع وينشر عن الحرب في البوسنة والهرسك ، أنه يوجد من بين ٢٢ ٠٠٠ فرد من قوة
الحماية التابعة للأمم المتحدة ، ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ موزعون في كرواتيا ، ويعملون
على الحفاظ على سلم غير مستقر في المناطق الأربع التي تخمها الأمم المتحدة .

وتوضح مقترحاتنا الدستورية للبوسنة والهرسك أنه لن يكون هناك تقسيم غاشم
للبوسنة والهرسك الى ثلاث مقاطعات منفصلة ، لأن هذا الترتيب سيعني ببساطة تأييد
التطهير الاثني . ويقبل سكان البوسنة المسلمون والكرواتيون تماما هذا ، ويقبلون
أيضا غالبية مقترحاتنا الدستورية . أما سكان البوسنة من الصرب فقد أعطونا ، في
بادئ الامر ، انطبعا عاما بأن دستورنا غير مقبول تماما ، وأنهم يقاطعون المؤتمر .
وليس هذا هو الحال . فإنهم يشاركون ويطرحون مقترحات مضادة . إلا أنه يبدو ، للأسف ،
أن الكثير من قادتهم لا يزالون يريدون مقاطعة صربية بوسنية واحدة متاخمة جغرافيا .
ولا يزالون يتمسكون بهدف صربيا الكبرى . ويريدون أن يربطوا الاجزاء من كرواتيا التي
يمثل فيها الصرب الاغلبية ، بجزء يسيطر عليه الصرب في البوسنة ، ثم يربطون ذلك
بجمهورية صربيا . ولن يكون من السهل الضغط عليهم للتخلي عن هذا الحلم . ومفتاح
الحل هنا ليس في بلغراد فقط حيث توجد الصفوة ، ولكنه أيضا في قلوب وأذهان ملايين
الصرب الشرفاء الذين لا يؤيدون أساليب أو فلسفة القادة العسكريين والسياسيين الذين
يدعون أنهم يتكلمون باسمهم .

إن الجزاءات أداة غاشمة تضر بالبرئ عادة أكثر من المذنب . إلا أنها السلاح
السلمي الوحيد الذي يملكه العالم . ومن الامور الحيوية أن يمرر مشروع قرار اليوم
الذي يسد الفجوات في حظر النفط الحالي ، سواء في الدانوب ، أو الحدود الرومانية
أو البلغارية أو المقدونية أو على ساحل مونتنيغرين على البحر الادرياتي حيث يأتي
النفط بالناقلات .

وهناك جانب حيوي من مقترحاتنا الدستورية لم يولي الاهتمام الكافي ، وهو الآليات المتشابكة القوية لعكس مسار التطهير الاثني ، والتي ستمكن من يودون العودة الى ديارهم أو أراضيهم من اللجوء الى أمين مظالم لمساعدتهم في التفاوض مع السلطات المحلية وفي الذهاب الى المحكمة إذا اقتضى الامر . من الناحية الواقعية ستستغرق هذه العملية عقدا أو أكثر لاستكمالها . إلا أن الوثائق الموقعة تحت القصر ، للاستيلاء على ديار الناس وأراضيهم ، ستصبح لاغية وباطلة . وحتى لا يعتقد أي فرد أن هذا مجرد نوع من التظاهر ، من الجدير أن نشير الى أنه حتى الآن لم يسمع أي طرف من الاطراف للطن في هذه الاحكام . إلا أنه من المحزن ، أن صمت البعض لا يعني القبول أو حتى الإذعان .

وإنني إذ أتكلم اليوم لا يبدو واضحا بعد ما إذا كان وقف اطلاق النار الذي تفاوض بشأنه الزعماء العسكريون في الجلسة السادسة للفريق العامل العسكري المختلط في سراييفو ، تحت رئاسة الأمم المتحدة ، سوف يمدد أم لا . والكل يخشى بحق بعث روح من التفاؤل المزيّف . وبعد انهيار رقم قياسي من قرارات وقف اطلاق النار ، لا يسعنا إلا أن نتحلى بالامل ، وأن نلجأ الى كل المفرجات من أجل اجراء مفاوضات مكثفة ، في الوقت الذي نعرف فيه أن القادة العسكريين ينخرطون بالفعل في إعداد خططهم الهجومية . ومع بدء الشتاء القارس ، ما من شك في أن نطاق الازمة الانسانية المروعة التي نواجهها في البوسنة والهرسك ، سيخف بدرجة كبيرة إذا تسنى وقف أعمال القتال . ويمكننا ، على سبيل المثال ، أن نفكر في شحن المعونة جوا مباشرة الى مطارات بانيا لوكا ، وتوزلا وكازين - مما يقصر طريق النقل ويجمع المخزونات في عجالة قبل أن تسد الثلوج الطرق الجبلية أو تجعلها غير صالحة للمرور . وعليه ، سيعتمد الكثير على رد فعل القادة العسكريين . وشمة سلسلة من الجلسات يخطط لها الآن للموافقة على تركيب خطوط ساخنة واتخاذ ترتيبات أخرى لدعم اتفاق سراييفو . وتعتقد إحدى هذه الجلسات اليوم في موستار .

وبطبيعة الحال ، فإن وقف إطلاق النار له أخطاره السياسية . ويتعرض خط الحدود البوسني الصربي ، الذي أقيم بالقوة ، لمخاطر التجميد الى حدود سياسية بمقتضى الامر الواقع . وقد أقدمنا على هذه المجازفة بأعين مفتوحة . وتعرف أطراف وقف إطلاق النار أيضا ، بسبب نشر مشروع دستورنا ، الاطار السياسي للتسوية الذي نعمل على وضعه الآن . ويجب أن نقول بوضوح تام ، هنا في مجلس الأمن ، أن خط المواجهة البوسني الصربي الحالي يتعين ارجاعه الى الوراء ، وليس هناك سبيل لأن يقبل المجتمع الدولي فلسفة الجنرال ملاديتش بأن القوة هي الحق ، وأن ما لديهم سيتمسكون به . ويجب أن نجرد سراييفو من السلاح ، وأن نحرر المدن المحاصرة ، وأن نفعل ذلك على وجه الاستعجال .

وستكون هناك خرائط مختلفة كثيرة تناقش بين الأطراف في الأسابيع والأشهر القادمة . ولا شك أنه لابد من التوصل الى حلول توفيقية صعبة لدى رسم حدود مقاطعات البوسنة والهرسك الجديدة . ولكن ثمة عاملان لا يمكن تجاهلهما - الخريطة الاثنىة للبوسنة والهرسك قبل بدء التطهير القسري ، وثانيا ، ضرورة أن تكون المقاطعات قادرة على البقاء اقتصاديا ، إذا كان المطلوب - وهو ما تقبله جميع الأطراف - شكلا من الحكم يتسم بدرجة كبيرة من اللامركزية .

وأعرف أن في هذا المجلس ، من يقلقهم كثيرا الخسائر المتزايدة باستمرار في الأرواح ، ومن يسعون الى حلول أكثر حسما . والبعض يزايد التدخل العسكري الخارجي المكشف ، حتى وإن لم تكن هناك أية دلائل على وجود أية دولة عسكرية كبيرة على استعداد للتصرف ويحتج البعض الآخر برفع حظر الأسلحة عن حكومة البوسنة والهرسك على أساس أن أثره غير منصف على قواتها العسكرية المقاتلة المسلمة في معظمها . وقد اعترفت من قبل أن الجزاءات أداة غاشمة ، ولكن جميع التجارب السابقة تبين أن حظر مبيعات الأسلحة يستهدف خفض الصراع ، بينما تعمل زيادة مبيعات الأسلحة على تعميق الصراع . وبغض النظر تماما عن خطر إذكاء لهيب الصراع ، هناك حجة أخرى أكثر قوة ضد رفع الحظر على نحو انتقائي هي أي استيراد للأسلحة الثقيلة ، وهي المصدر الرئيسي

للخلل المستمر ، يتطلب شحنها الى البوسنة عبر طرق وموانئ كرواتية ، وهذا يتطلب ، على الأقل ، رفع الحظر عمليا عن كرواتيا . ومن المستحيل ، على سبيل المثال ، أن نصدق أننا نستطيع أن نفرض حظر طيران بينما نسمح بشحن الاسلحة جوا الى القوات الحكومية في البوسنة والهرسك .

كيف يمكننا أن نتوقع من بلدان من الاتحاد السوفياتي سابقا ، في مثل هذه الظروف ، ألا تبيع فائضها من الاسلحة المتطورة الى الجيش اليوغوسلافي في بلغراد ؟ ولن يمر وقت طويل قبل أن تصل تلك الاسلحة الى الصربيين في البوسنة والهرسك . وعلى حين أنني يمكنني أن أحترم دافع أولئك الذين يحتجون برفع الحظر ، أأمل أن يفهموا لماذا أعتقد أنه سيكون له أثر مناوئ عميق على فرصنا في التوصل الى وقف أعمال القتال ، وإلى تسوية دستورية .

يجب على هذا المجلس ألا يتجاهل الخطب الياوس الموجودة في كل مكان في كوسوفو والذي يمكن أن يشتعل في أي وقت ويدفع الصراع الحالي الى خارج حدود يوغوسلافيا سابقا ، عبر الحدود الدولية الى البانيا مرورا بمقدونيا الى بلغاريا وما وراءها . لقد أبرز الامين العام الحاجة الى الدبلوماسية الوقائية . ولن تقبل بلغراد وزع قوة لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في كوسوفو ، ولكن في سكوبيي هناك استعداد للتفكير في مثل هذا الوزع .

ومن الامور الحيوية أيضا أن نتعلم درسا من البوسنة والهرسك ، وألا نتخلى عن استعمال القوة الخارجية . فما كان لنا أن نصل الى اتفاق تفاوضي بحظر الطيران ، دون أن يكون الرئيس بوش على استعداد لإنفاذه ، وربما يكون عدم اليقين بشأن موقف الرئيس المنتخب الجديد فيما يتعلق باستخدام القوة في هذه المنطقة ، سببا لان يفكر في الامر من يبدو أنهم مصممون على مواصلة العدوان .

وبالنسبة للمتشككين ، وليس من الصعب أن يكون المرء منهم ، يكون السؤال الملح في ضوء تكرار التعهدات التي لا يوفى بها هو كيف يجعل المجتمع الدولي أيا من هذه الكلمات والمبادئ السديدة تصمد في غياب قوة عسكرية عليا على الأرض أو في الجو . نعلم أن جوابنا ، بصفتنا رئيسين مشاركين ، جواب لا يتمف بالروعة ، ولكنه مع ذلك جواب حقيقي . إن مبادئ المجتمع الدولي ستصمد عن طريق الضغوط المستمرة الدؤوبة التي تفرض يوميا على أي طرف متشدد يرفض التفاوض بطريقة بناءة . والمناقشة التي تدور في مجلس الأمن الآن هي جزء هام من هذه العملية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي على قائمتي السيدة ساداك أوغاتا ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، التي إليها وجه المجلس دعوة ، وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . وأدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والادلاء ببيانها .

السيدة أوغاتا (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أني ممتنة حقاً للفرصة المتاحة لي لمخاطبة مجلس الأمن . إن التوترات والصراعات الشديدة في جميع أنحاء العالم تؤدي الى تدفقات جديدة مروعة للاجئين . ولكن نادرا ما بلغت انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني ، والعنف والدمار المستويات التي نشهدا الآن في يوغوسلافيا السابقة .

بينما يواصل المجتمع الدولي بذل جهوده للمساعدة في حل الازمة السياسية في يوغوسلافيا سابقا ، يحاول مكثي ، بصفته وكالة رئيسية للمعونة الانسانية ، بجهود ما يزيد على ٣٠٠ من الموظفين الميدانيين المتفانين ، الى جانب منظمات انسانية أخرى ، حماية واغاثة كل من يعانون من الآثار المروعة للحرب والاضطهاد .

وفي هذا السياق ، أود أن أعرب عن امتناني للكلمات الطيبة التي أشار بها الرئيسان المشاركان الى عمل موظفينا ، والتي سيكون لها عظيم الاثر على موظفينا في الميدان .

يوجد في جمهوريات يوغوسلافيا سابقا ٣ ملايين نسمة بين نازحين ولاجئين ومقيمين في مدن ومناطق محاصرة . وفي البوسنة والهرسك هناك ١,٧ مليون نسمة في حاجة الى المساعدة الخارجية . والاعداد تتزايد كل يوم في تصاعد رهيب . وعلى الرغم من تضرر جميع السكان ، فيبدو واضحا أن المسلمين هم الذين يدفعون أغلى ثمن . وهذا كابوس مروع لا يمكن قبوله .

إن أولوياتي هي تقديم المساعدات من أجل البقاء ، وتوفير الامان لمن يجبرون على الفرار من الحرب والاضطهاد . وهذه الأولويات تصبح أكثر إلحاحا بقدم فصل الشتاء . ولا تزال استراتيجية المجتمع الدولي هي تقديم المساعدة الى الضحايا في أقرب مكان ممكن الى ديارهم ، سواء في البوسنة والهرسك نفسها ، أو في البلدان المجاورة لها . وأحث المجتمع العالمي دائما على تقديم المساعدة الى هذه البلدان بروح من المشاركة الدولية في تحمل الاعباء ، لأن العبء الذي يعانون منه ثقيل جدا جدا بالفعل .

ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين يرتبط ارتباطا وثيقا بالمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا ، والذي أتولى فيه رئاسة الفريق العامل المعني بالمسائل الانسانية . ونحن نتعاون مع قوة الأمم المتحدة للحماية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، وإدارة الشؤون الانسانية ، ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، والمقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان ، والكثير من المنظمات الأخرى ، بما فيها المنظمات غير الحكومية . ونشعر بامتنان عميق للدعم الذي نلقاه من مجتمع المانحين ، كالمجموعة الأوروبية ومنظمة المؤتمر الاسلامي وغيرهما . لقد شرعنا في بذل جهد تعاوني حقيقي هائل .

وعن طريق الفريق العامل المعني بالمسائل الانسانية ، عقدت اجتماعات موسعة في أيلول/سبتمبر ، وفي تشرين الأول/أكتوبر ، وفي وقت سابق من هذا الشهر ، مع الأطراف البوسنية ، أولا ، لاذكرها بالتزاماتها بموجب برنامج العمل المتعلق بالمسائل

الانسانية المتفق عليه في لندن في آب/أغسطس . وتتضمن هذه الالتزامات وقد التطهيرات
الاشني ، واطلاق سراح جميع المحتجزين دونما قيد أو شرط . وثانيا ، ناقشنا أولويات
المساعدة ، وأفضل الطرق لتوصيلها الى جميع السكان المحتاجين اليها . وقد حملنا
على تأكيدات متكررة بخصوص أمان الجسر الجوي الى سراييفو ، ومرور القوافل البرية ،
ونقل المحتجزين المطلق سراحهم الى كرواتيا وصربيا والجبل الأسود .

ومع ذلك ، لا تزال المعويات على الأرض هائلة . وكان استئناف الجسر الجوي
الحوي الى سراييفو في ٣ تشرين الاول/أكتوبر ، بعد شهر من التوقف ، تطورا
ايجابيا . إلا أن ظروف الأمن لا تزال هشة بالنسبة للقوافل البرية التي لا غنى عنها ،
الى المدينة والى مناطق أخرى كثيرة .

فالتحرش والتأخير في نقاط التفتيش والقتال العشوائي ، ما زالت كلها تشكل
عقبات ضخمة . وفي تشرين الاول/أكتوبر قُصفت عن عمد قافلة تابعة لمفوضية الأمم
المتحدة لشؤون اللاجئين في طريق موستار . وعلى الرغم من أن هذا الطريق لا يزال
الطريق الذي نعطيه الأولوية في الوصول الى سراييفو والى مئات الآلاف من النازحين
والمعوزين في البوسنة الوسطى ، فقد قررت ، لأسباب تتعلق بالأمن ، وبغية تكثيف جهود
تقديم المعونة الى سراييفو الى أقصى حد ، استخدام طريق بلغراد كذلك . وقد قوبل
ذلك بشيء من المعارضة من الجانب البوسني ، على الرغم من عدم شراء أي مادة للاغاشة
من صربيا . وقبل أيام قليلة ، منع سكان محليون غاضبون على الجانب الصربي مرور
قافلة أولى متجهة الى سريبرينكا ، وهي جيب يقع تحت سيطرة الحكومة في البوسنة
الشرقية . وبإيجاز ، فإن وصول المساعدة الانسانية المحايدة بشكل مطلق ، كشيء
ما يتعرض للمراقيل لاعتبارات سياسية وأغراض عسكرية وسلوك عدائي .

ولذلك فإن الوزع الكامل للقوات الاضافية لقوة الأمم المتحدة للحماية له
أهمية قصوى . ونحن ممتنون امتنانا شديدا للتعاون الذي نلقاه من فريق القيادة
البوسني التابع لقوة الأمم المتحدة للحماية ، ومن القوات المتواجدة في أماكنها
بالفعل . ولكن لم تمل جميع القوات بعد ، بينما منعت قوات أخرى من الوصول التام

الى أماكن وزعها . ومع ذلك ، إذا كان لنا أن نبحث عن مأوى ممكنة للاجئين والنازحين ، فيجب أن يرتبط ذلك بوجود قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وبقدراتها .

ومشكلة الوصول الى المحتاجين تتفاقم نظرا للاستجابة غير الوافية حتى الان لطلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تزويدها بشاحنات اضافية . فإلى جانب جسرنا الجوي اليومي الى سراييفو ، أصبح لدينا الآن القدرة على توصيل حوالي ١٠٠ طن متري كل يوم بواسطة ١٠٧ شاحنات . ونحن بحاجة الى ١٨١ شاحنة أخرى لكي نتمكن من توصيل ٣٢٠٠ طن متري يوميا . ونحتاج الى قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة لتعزيز الأمن وزيادة قدرتنا في مجالي الدعم الاداري والنقل بالشاحنات ، فبدونها لن نتمكن من توصيل الاغاثة المطلوبة لتحاشي وقوع كارثة كبرى في الشتاء المقبل .

وأثناء الاضطلاع بالمهام الانسانية في يوغوسلافيا سابقا ، شار سؤال ، حول كيفية تحقيق التوازن الصحيح ، بحيث تستخدم الجزاءات كأداة سياسية ، ولا تصبح سلاحا مهلكا ضد الضعفاء . وكما أبلغنا لجنة الجزاءات مؤخرا ، فإن تكلفة مشروع المساعدة الانسانية في صربيا والجبل الاسود تقدر بحوالي ٩٧,٣ مليون دولار . والمصعوبات التي صادفناها أساسا بسبب الطلبات العديدة المقدمة الى اللجنة للموافقة على توصيل المساعدة الى أكثر من نصف مليون نسمة من اللاجئين والنازحين حسمتها الآن لجنة الجزاءات بطريقة مرضية . واني ممتنة لاعتراف اللجنة باحتياجاتنا الخاصة ، كما يتضح من الموافقة الشاملة التي منحت مؤخرا للطلب المشترك المقدم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي . ونحن في انتظار الاستجابة الخطية التي ستمكننا من مواصلة برنامجنا العاجل في صربيا والجبل الاسود .

وفي الوقت ذاته ، لا يزال تشريد السكان مستمرا ، بالإضافة الى "التطهير العرقي" الذي يؤدي الى هروب مجموعات من البشر يوميا عبر حقول الالغام وخطوط المواجهة وهي تنشأ بيمس الامان في وسط البوسنة والهرسك . وإنني أشاطر المجتمع الدولي بأسره في شجبه لهذه الممارسة البغيضة مع التأكيد على حق الناس في البقاء في أماكن إقامتهم في ظل سيادة الأمن وعلى أن كفالة احترام هذا الحق مسؤولية تقع على كاهل الجميع .

لقد أحدث وجود المنظمات الدولية هناك والتزامها ومساعدتها الانسانيان تحولا ايجابيا في الأوضاع . فلولا وجودها لكانت الحالة أسوأ بكثير مما هي عليه الآن . ولكن هذا ليس كافيا . فمن أهداف هذا الصراع اقتلاع شعب من جذوره . وبفضل وجود المقرر الخاص بشأن حقوق الانسان أصبح من المستطاع الآن الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الانسان ، رغم أنه يبدو أن هناك حاجة الى آلية للإنفاذ . ويجدوني الأمل أن يساعد وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، وعلى وجه الخصوص في شمال غربي البوسنة ، في تفادي أسوأ انتهاكات حقوق الانسان .

لقد أدى القتال الذي دار مؤخرا بين القوات البوسنية الكرواتية والقوات الحكومية ، والذي يبدو لحسن الحظ أنه قد خمد ، وكذلك الهجوم الصربي في وسط البوسنة الى تشريد أعداد جديدة من السكان . وأدى سقوط مدينة بيايتش الى هروب ٤٠ ألف شخص آخر . وبالإضافة الى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والقوات البريطانية المتقدمة تحاول السلطات في وسط البوسنة وفسي منطقة الهرسك بذل كل ما في وسعها لتوفير المأوى إلا أن تسهيلات الاسكان الموجودة يجري استخدامها الى أقصى الحدود . وفي الوقت نفسه ، يواجه العديد من اللاجئين صعوبات في قبولهم في كرواتيا التي تنوء بالفعل بععب كبير بسبب اللاجئين . وقد قلست من قبل إن كرواتيا والبلدان المجاورة بحاجة الى المساعدة . فالمسألة تتعلق باللجوء الى الامان .

ويحدوني أمل وطيد أن نشهد اليوم الذي يتمكن فيه اللاجئين والمشردون في جميع الجهات من العودة الى ديارهم . وفي حالة كرواتيا والمناطق المحمية من قبل الامم المتحدة ، فسأعمل من أجل اعادة المشردين ، بموجب الولاية التي أنيطت بمفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في قرار مجلس الامن ٧٥٢ (١٩٩٢) . وفي الاونة الاخيرة ، وفي سياق الالية الرباعية المقترحة من قبل الرئيس كوسيتش والرئيس تودجمان فسي إعلانهما المشترك الصادر في ٣٠ ايلول/سبتمبر ، بدأنا عملية مفاوضات معقدة . وكانت هذه الخطة انجازا هاما حققه رئيسا المؤتمر الدولي . فمن الواضح أن عودة اللاجئين انجاز انساني وسياسي على حد سواء . وإنني أعتبره محاولة لـ "عكس اتجاه عملية التطهير الاثني" ، إلا أنها ستكون أصعب مهمة ترتبط باحراز تقدم صوب تسوية سياسية .

اخيرا ، اسمحوا لي أن أسترعي انتباه المجلس من جديد الى مسألة الافسراج الملحة عن المحتجزين في البوسنة والهرسك . فما لم يتم التوصل الى حلول ناجعة أخرى ، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون على استعداد لتحمل عبء استقبال هذه المجموعة المستضعفة من البشر . وعلى الرغم من بعض العروض المشجعة التي قدمت مؤخرا ، لا يوجد حتى الآن عدد كاف من الاماكن الآمنة في الخارج . ومن المؤمل أن يفرج غدا السبت عن ٧٠٠ محتجز تقريبا من معسكر مانيكا وأن ينقلوا تحت رعاية لجنسة الصليب الاحمر الدولية الى رعاية قوة الامم المتحدة للحماية في كرواتيا الى حين مغادرتهم الى بلدان أخرى . إلا أن ٣٠٠٠ محتجز آخر في معسكر مانيكا وحده سيضطرون للأسف الى مواصلة الانتظار لعدم امكانية قبولهم في مكان آخر حتى لاغراض المرور .

وفي الاجتماع الوزاري المعني بتقديم المساعدة الانسانية الى يوغوسلافيا سابقا الذي عقدته في ٢٩ تموز/يوليه قدمت قوة الامم المتحدة للحماية ردا انسانيا شامسلا لازمة في يوغوسلافيا سابقا ، وقد جرت متابعة هذا الاجتماع باجتماعات منتظمة لتعبئة الدعم الدولي . وأعتزم أن أعقد اجتماعا آخر رفيع المستوى في بداية كانون الاول/ديسمبر لاستعراض الحالة الانسانية بجميع جوانبها . وسنواصل بذل كل ما في وسعنا لايمال الاغاثة الى الضحايا ، باللجوء عند اقتضاء الامر الى قوة الامم المتحدة للحماية ، والى البلدان المتضررة في المنطقة .

ولكن يجب ألا نوهم أنفسنا . فقوة الأمم المتحدة للحماية وحدها لا تستطيع وقسف المعاناة الجسيمة وحوادث الموت خلال الشتاء . ولتفادي أسوأ الحالات ، نحن بحاجة أولا الى الإبقاء على وقف إطلاق النار وتوسيع نطاقه ؛ وثانيا ، الالتزام المجدد من قبيل الأطراف باحترام العبور الآمن لمواد الإغاثة وعدم قطع المنافع العامة ؛ وثالثا ، الوزع الفوري لقوة الأمم المتحدة للحماية وتوخي المرونة في تطبيق ولايتها لدعم السوقيات بشكل مكثف ؛ ورابعا ، توفير الموارد على المعنيين الشئائي والمتعبدد الأطراف ؛ وخامسا ، ممارسة الضغط على كل المعنيين ، سواء داخل المنطقة أو خارجها ، لإبقاء الحدود مفتوحة لمرور الذين يغفرون أملا في النجاة واستقبال كل المحتجزين .

أشكر المجلس على دعمه المتواصل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : المتكلم التالي السيد شسادون

مازوفسكي الذي وجه اليه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مازوفسكي (تكلم بالبولندية ؛ الترجمة الشفوية عن النص

الانكليزي الذي قدمه المتكلم) : أود أن أشكر المجلس على السماح لي بالتكلم ومعالجة أهم المسائل التي توضع ، في رأيي ، طبيعة الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الانسان في اقليم يوغوسلافيا سابقا ، ولا سيما البوسنة والهرسك .

وأعترض أن أقصر بياني على المسائل الاساسية التي سيتم تناولها بمزيد من

التفصيل في التقرير المقبل .

اسمحوا لي في البداية أن أدلي بملاحظة عامة . في سياق الصراع الدائر في اقليم البوسنة والهرسك الذي قد يمتد الى اقاليم أخرى في يوغوسلافيا سابقا ، لا يمكن للمرء أن يدرس مسائل حقوق الانسان بمعزل عن تطور الحالة السياسية والعسكرية في المنطقة . إن المسألة تتعلق بحق الانسان الاساسي في الحياة الذي يتعرض لتهديد خطير . إن انتهاك هذا الحق وغيره من حقوق الانسان الاساسية صارخ وخطير . وهو يتنافى مع المهدين المتعلقين بحقوق الانسان واتفاقيات جنيف التي تدعو الى احترام حقوق

السكان المدنيين أثناء الصراعات المسلحة . وهو ينبع من ممارسة "التطهير الاثني" التي هي أساسا هدف لهذه الحرب وليست نتيجة لها .

ويمكن أن يفسر "التطهير الاثني" بأنه تطهير منهجي للسكان المدنيين بهدف إجبارهم على مغادرة أراضيهم .

وقد جرى وصف هذه الممارسة مرات عديدة . وقد اقترنت بقتل جماعي واغتصاب وتدمير المنازل والمساجد والكنائس وقصف اربابي للمدن ، والاسوأ من ذلك إجبار الناس على الاعلان عن أنهم يتخلون عن بيوتهم طوعا .

وكانت السلطات الصربية أول من مارس هذه الأساليب في البوسنة والهرسك . ولم يكن بالإمكان منعها حتى بوجود قوة الأمم المتحدة للحماية في أراضي كرواتيا الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية .

ويخضع السكان الصربون في البوسنة والهرسك لسيطرة حكومة البوسنة والهرسك ، كما أن القوات الكرواتية المسلحة ضحية للتمييز العنصري وانتهاك حقوق الانسان . ومع أنه ينبغي ادانة هذه الاعمال في حد ذاتها فإنها ليست جزءا من سياسة منهجية .

وعلى الرغم من التزامات مؤتمر لندن ، لم تتوقف ممارسة "التطهير الاثني" خلال الشهرين والنصف الماضية بل تعززت وخاصة في منطقة بانيا لوكا .

لقد تحققت أهداف هذه السياسة بالفعل الى درجة كبيرة . فالسكان المذعنون ، ولا سيما المسلمون ، يهجرون المناطق الخطرة بمورة جماعية . وأثناء بعثاتي ، أتيحت لي الفرصة أن أطلع شخصيا على مأساة هؤلاء الناس . وما من أحد كان في ترافنيك أو ترنوبولي يمكنه أن ينسى ما رآه . إن الآف اللاجئين يتعرضون لجحيم حقيقي .

وعلاوة على ذلك ، فإن الظروف التي يجدون أنفسهم فيها حاليا لا تضمن أنهم لن يهلكوا قبل نهاية الشتاء المقبل . ويدعي الخبراء الطبيون أن الوفيات الناجمة عن تلك الحالة يمكن أن تتجاوز بكثير فقدان الأرواح الناجم عن الصراع المسلح . وما من شك في أن مساعدة هؤلاء الناس هي أهم واجب من واجبات المجتمع الدولي .

ومن زاوية حقوق الانسان ، هناك ثلاثة أنواع من الأنشطة تتسم بطابع الاستعجال البالغ . الأول هو إغلاق معسكرات الاحتجاز . والسؤال هو كيف يمكن نقل ١٠ آلاف شخص تتعرض أرواحهم للخطر إلى بلدان أخرى . والثاني هو إنشاء مناطق أمن للأغراض الانسانية في البوسنة والهرسك . فالعديد من اللاجئين يمكن أن يجدوا المأوى فيها . وإذا أردنا أن ينخفض عدد اللاجئين إلى البلدان الأخرى ، وإذا لم نكن نريد ترك اللاجئين لقدرهم وليدبروا أمرهم بأنفسهم فيبدو أن الإقامة السريعة لهذه المناطق هي الحل الوحيد . والنوع الثالث من الأنشطة هو إنشاء ممرات لوصول الفوئ الانسانى ، وخاصة إلى المدن والمناطق المحاصرة .

ثمة انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تجري أيضا في أراض أخرى من يوغوسلافيا السابقة . والحالة في كوسوفو تبعث على القلق بمصفة خاصة .

إن حقوق الانسان للسكان الألبان تنتهك بمورة منتظمة . وفي منطقة فويغودينا ، يتعين على السكان من الهنغاريين والكرواتيين والسلوفاكيين والاوكرانيين ، وكذلك المسلمين في ساندياك ، تحمل شتى أشكال التمييز والاضطهاد .

ويوجد في جميع هذه المناطق احتمال كبير في تصاعد الصراع ، ولا يستبعد اندلاع القتال . والجهود التي تقوم بها السلطات الاتحادية لمنع هذه الحالات لم تتمخض عن أي نتائج مرضية .

إن الحالة في مجال حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة تقتضي القيام باجراء منتظم ومنسق . ولا بد أن تسير مساعدة الضحايا جنباً الى جنب مع إرادة معاقبة المذنبين . والمقصود بهذا بصفة خاصة هم مرتكبو جرائم الحرب .

أثناء بعثاتي ، وجدت الدليل على أن هذا النوع من الجرائم قد ارتكب فعلاً . ولا بد من إنشاء لجنة الخبراء ، طبقاً لقرار مجلس الأمن ٧٨٠ (١٩٩٢) ، لمتابعة التحقيق في هذه الأمور .

وفي أثناء بعثاتي ، التقيت بصفة متكررة بممثلين من المنظمات الدولية . إن تضحيتهم بالذات وتفانيهم يستحقان العرفان بالاحترام . ووجود المنظمات الدولية في المنطقة يلطف من عواقب الانتهاك الوحشي لحقوق الانسان . غير أنها في العديد من الحالات تقف عاجزة ولا حول لها . كما أن السكان المهددين يفقدون الايمان بفعالية المساعدة الدولية .

لقد أدت التغيرات العميقة في العالم إلى الاعتراف بأن احترام حقوق الانسان قد أصبح عنصراً حاسماً من عناصر الأمن الدولي . ومن بين التحديات التي تواجه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الحكومية ، والأمم المتحدة في المقام الأول ، تشكل يوغوسلافيا السابقة تحدياً من أخطر التحديات وأشدّها مأساوية . وينبغي علينا أن نتصدى لهذا التحدي . فمن الملح إلى أبعد حد أن تتخذ المنظمة إجراء فعلاً من أجل حماية حقوق الانسان في البوسنة والهرسك وفي المناطق الأخرى من يوغوسلافيا السابقة .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في العام

الماضي ، واجهنا جميعاً قرارات بالغة الصعوبة فيما يتعلق بالازمة في يوغوسلافيا السابقة . وقد استرشدت النمسا ، في صياغة قراراتها ، بالمبادئ التي حددها المجتمع الدولي لحل هذا الصراع . ومما اكتسب أهمية كبرى ، ضمن هذه المبادئ ، احترام القرارات الديمقراطية للسكان ، وحماية حقوق الاقليات ، وعدم قبول تغيير الحدود عن طريق القوة العسكرية ، والرفض والإدانة الكاملين للممارسة البشعة المسماة "التطهير العرقي" ، ودعم العودة الطوعية للنازحين إلى ديارهم .

في الشهور الاخيرة ، تصدرت مسائل حفظ السلام جدول أعمالنا . وتقرير الامين العام "خطة للسلام" (A/47/277) قد أعطى توجهها جديدا لهذه المناقشة وذكرنا جميعا بأهمية حفظ السلام الوقائي . وأود أن أنوه في هذه المرحلة بأن النمسا ، منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، قد اقترحت إنشاء قوات لحفظ السلام الوقائي في البوسنة والهرسك .

وعندما بدأ القتال في نيسان/ابريل الماضي في البوسنة والهرسك ، أيستت النمسا فرض الجزاءات السياسية والاقتصادية الشاملة على المعتدي . وكان هدفنا هو إعادة إرساء السلم . وقد أردنا تجنب التطور الذي قد يؤدي فيما بعد إلى لزوم تطبيق تدابير عسكرية .

ومنذ أن أصدر مجلس الأمن قراره بفرض الجزاءات ، ما برح يحاول باستمرار إيجاد حل سلمي للمشكلة . وقد عزز قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة وحاول إيجاد الأساس للايصال اللازم للمساعدة الانسانية . وقد شهدنا أيضا اتفاقات بين أطراف الصراع في مؤتمر لندن ، ويتعين علينا اليوم أن نواجه حقيقة واحدة : إن العديد من قرارات مجلس الأمن والاتفاقات المبرمة بين أطراف الصراع لم تنفذ ؛ وقد انتهكت القوات الصربية بشكل خاص هذه الالتزامات مرارا وتكرارا .

وبدلا من وقف إطلاق النار المتفق عليه ، يستمر القتال في البوسنة والهرسك . إن ٦٠ في المائة على الأقل من أراضي جمهورية البوسنة والهرسك يقع تحت أيدي القوات الصربية . ولا يزال "التطهير العرقي" مستمرا ؛ ولا يزال قصف المدنيين مستمرا . وترتكب أبشع انتهاكات حقوق الانسان ، وما زالت المعسكرات خاصة بالمحتجزين ، ولا يزال المدنيون يسجنون في هذه المعسكرات ، والناس يعانون من الجوع الشديد .

وضحايا هذه الاعمال الرهيبة هم غالبا من قطاعي المسلمين والكرواتيين من سكان البوسنة والهرسك . ويخشى الكثيرون من أهالي البوسنة ، وخاصة المسلمون ، أنهم يشهدون نهاية بلدهم . وفي هذه الحالة ، حيث لا يحمي نظام الأمن الجماعي دولة عضوا في هذه المنظمة ، يمكن بسهولة فهم محاولتهم ، بموجب المادة ٥١ من ميثاق الأمم

المتحدة ، التماس المساعدة من أي جهة يمكنهم الحصول عليها منها . وقد بدأ السكان المسلمون يعتقدون بصورة متزايدة أن المساعدة الفعالة قد لا تصل اليهم بسبب التمييز . والتحدي المستمر لسلطة حكومة البوسنة والهرسك قد أضعف بدوره ثقة مجموعات السكان في احتمال بقاء البلاد ، مما يخلق مزيدا من انعدام الثقة لدى البوسنيين المسلمين .

وتعترف النمسا بأن رئيس الوزراء بانييتش قد حاول تأييد عملية السلم . ولكن مساعيه لسوء الحظ لم تلق نجاحا حتى الآن .

ونحن نعتقد أن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في جنيف في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ بشأن وزع المراقبين العسكريين في المطارات ينبغي أن ينفذ بأسرع ما يمكن . ولذا ترحب النمسا بقرار مجلس الأمن ٧٨٦ (١٩٩٢) . ومن شأن التنفيذ الكامل لهذا القرار أن يساعد على إنهاء أي دعم جوي تتلقاه القوات الصربية في البوسنة والهرسك .

إلا أن الأمر يقتضي أن يقوم المجتمع الدولي بعمل إضافي عاجل وبمعيد الأثر : فوجود بلد مستقل أصبح معرضا للخطر ، ويتعين الحيلولة دون تدفق موجات جديدة من اللاجئين ، ويجب وضع حد فوري للتطهير الإثني ، لأن استمرار الحرب لا يمكن أن يفضي إلا إلى مزيد من الانتهاكات الصارخة لأبسط معايير حقوق الإنسان .

هناك خطر حقيقي من أن يتعرض آلاف البشر للموت في شهور الشتاء القادمة بسبب الجوع والبرد والأمراض الوبائية . لذا فإن التنفيذ السريع لقراري مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢) و ٧٧٦ (١٩٩٢) يكتسي أهمية قصوى . إننا نحتاج إلى حماية إنسانية كيما نتمكن من إيصال الأغذية والأدوية ومواد التدفئة إلى السكان المنكوبين . وينبغي ألا يقتصر هذا على سراييفو ، بل أن يشمل أيضا مواقع أخرى في البوسنة والهرسك مازالت محاصرة منذ عدة أشهر . وينطبق هذا ، مثلا ، على غورازاد التي تعجز عن تلقي المعونة الدولية منذ تموز/يوليه الماضي . ففي هذه البلدة التي كان يقطنها قبل الحرب ٤٢ ٠٠٠ ألف نسمة والتي أصبح جزء كبير منها اليوم مدمرا ، ويعيش ما يزيد على ٧٠ ٠٠٠ نسمة من سكانها واللاجئين إليها بين الانقراض . ويذكر عمدة غورازاد أن سكان هذه البلدة لا يتلقون سوى وجبة واحدة كل يومين . وهذا يحتم الأمر بذل جهد لتقديم معونة فورية وكبيرة .

إن ما يقرب من ١,٥ مليون نسمة من المسلمين والكروات البوسنيين قد أرغموا على ترك ديارهم ليصبحوا اليوم في عداد اللاجئين . وقد خلق هذا الأمر صعوبات هائلة لكرواتيا التي يوجد بها نحو ٤٠٠ ٠٠٠ لاجئ من البوسنة . ووصلت بلدان أخرى بدورها إلى الحدود القصوى لقدرتها على استقبال مزيد من المهاجرين .

ولا ترى النمسا سوى سبيل وحيد لحل هذه المشكلة ، ألا وهو إنشاء مناطق آمنة تتمتع بالحماية العسكرية داخل البوسنة والهرسك ذاتها . وفي هذه المناطق يستطيع السكان المدنيون الذين يحاولون الفرار في الوقت الراهن العثور على ملاذ آمن يعيشون فيه تحت حماية قوات حفظ السلام . وقد أُقترح الحل نفسه أيضا من جانب اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، ومن المقرر الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إقليم يوغوسلافيا سابقا ، السيد مازوفيتسكي . ويمكن أن تُنشأ هذه المناطق تدريجيا ، وذلك - على سبيل المثال - في بيهاك ، وسراييفو ، وتوزلا ، وترافنيك ، وغورزاد ، أو حولها . وينبغي تطبيق هذا المفهوم بموافقة جميع أطراف الصراع ، وبعدد معقول من قوات حفظ السلام . وينبغي أن تتولى هذه القوات حماية مناطق مغيرة ومحددة تحديدا دقيقا . إن وجود هذه القوات قد يسهل أيضا تنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٣) و ٧٧٦ (١٩٩٣) ، بتوفر أماكن آمنة تستطيع أن تعمل فيها هذه القوات من أجل حماية المساعدات الإنسانية .

وتستطيع المنظمات الإنسانية الدولية أن تساعد السكان في تلك المناطق الآمنة على إيجاد المأوى والحصول على الطعام والمساعدات الطبية . ومن المؤكد أن تطبيق هذا المفهوم سيتوقف أساسا على تبرعات المجتمع الدولي . وينبغي أن يوضع تحت تصرف الأمم المتحدة ما يلزمها من حفظ السلام ومن موظفين تقنيين وإداريين ، مما يسمح للبلدان التي تربطها أوامر وثيقة بسكان البوسنة والهرسك بتقديم إسهامات كبيرة . ومن شأن تنفيذ هذه الخطة أن يوجد حالة قد يقرر اللاجئين فيها أن يعودوا إلى البوسنة والهرسك . ومن شأن تلك المناطق الآمنة أن تؤدي أيضا إلى تغيير ديناميات الصراع وإلى إيجاد تحرك نحو تحقيق السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أعطي الكلمة الآن لممثل

البوسنة والهرسك .

السيد شاكر بك (البوسنة والهرسك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أن أشني عليكم ، يا سيدي الرئيس ، على ما أظهرتموه من مقدرة رفيعة في قيادة هذه الهيئة ، وعلى ما بذلتموه من جهود لإجراء هذه المناقشة فيها . كما أود أن أشكر

السفير مريميه على رئاسته للمجلس في تشرين الاول/اكتوبر . واخيرا ، اود أن أعرب عن تقديرى للسيد ميروس فانس ، ولورد أوين ، وللسيدة أوغاتا ، ولرئيس الوزراء السيد مازوفيتسكي ، على تعليقاتهم وجهودهم الدؤوبة .

بصراحة شديدة ، أجد من الصعب للغاية أن أهتدي الى بداية أستهل بها كلمتي وامامي هذا الحشد الهائل من المآسي والاولويات التي يتعين تناولها .

وأظن أن كثيرين منكم يرون أنكم تعرفون بالفعل ما سأقوله هنا اليوم . كما أظن أن بعضكم سيفاجأ اذا عرف أن هذه هي المرة الاولى التي تتاح فيها الفرصة لجمهورية بلدي في أي وقت من الاوقات ، بما فيها ستة أشهر انقضت على عضويتها في الأمم المتحدة ، لعرض حالتها شفاهة أمام مجلس الأمن . ومن دواعي شرفي البالغ أن أخطب هذه الهيئة وأعضاءها الذين أكنّ لهم احتراما جما ، لادافع عن شعب منكوب ، وأمثل جمهورية ذات سيادة تدافع عن مبادئ الديمقراطية والتسامح والتعايش ، وأتكلم باسم جميع من لن يكتب لهم أن يعيشوا ليشهدوا نهاية هذا الصراع ويحتفلوا بحلول السلام - وهم كثيرون جدا .

واذا كنت أخطبكم اليوم بهذا الإحساس القوي بالحاج المهمة فذلك أساسا بدافع الحرص على هؤلاء الافراد التعساء . فنحن نفقد كل يوم دون داع من ضرورة ٢٠ أو ٥٠ أو ١٠٠ أو ٢٠٠ من هذه الارواح الغالية . وسيلقى معظمهم حتفهم كضحايا عشوائيين لسياسة "التطهيرالإثني" ، دون أن تتاح لهم أية فرصة للدفاع عن النفس - وكل هذا يجري بينما يناقش مستقبل جمهوريتنا ويحسم من محفل دولي الى آخر ، دونما ضمان بأن ينتهي الموت والمعاناة قبل أن نكون جميعا في حكم المنتهين ولا يعود هناك من يموت منا أو يعاني .

ولنضع الامور الآن في نصابها الصحيح : إن عملية المفاوضات هذه قد أثمرت بعض النتائج المستصوبة جدا . ففي مجلس الأمن اتخذ عدد كبير من القرارات الإيجابية ، من بينها ، أولا ، مطالبة صربيا والجبل الاسود في ايار/مايو ١٩٩٢ بوقف عدوانها وسحب وتسريح جميع قواتها العسكرية وشبه العسكرية وإزالة أسلحتها الثقيلة الموجودة في

أرضنا أو وضع تلك القوات والأسلحة تحت إشراف حكومة البوسنة والهرمك ، وثانيا ، فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية ضد صربيا والجبل الأسود بمقتضى الفصل السابع ، وثالثا ، تسهيل تدفق المعونة الإنسانية الغوثية عن طريق وزع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة ، في سراييفو أماسا ، ورابعا ، تخويل الدول فرادى ، بموجب قرار مجلس الأمن ٧٧٠ (١٩٩٢) ، بأن تقوم منفردة أو مجتمعة ، باستخدام جميع الوسائل اللازمة لضمان إيصال المعونة الإنسانية الغوثية الى جميع سكان البوسنة والهرمك ، وخامسا ، دعوة قوات صربيا والجبل الأسود الى وقف جميع انتهاكات حقوق الإنسان ، وخاصة "التطهير الإثني" .

غير أن العدوان لم يتوقف ، ومع عدم انصياع قوات صربيا والجبل الأسود للقرارات التي ذكرتها آنفا ، واستمرار قواتها شبه العسكرية وأسلحتها في انتهاك سيادتنا وسكاننا المدنيين ، وتواصل أشكال الإساءة لحقوق الإنسان دون هوادة - انتقل المحفل آخر الامر في آب/اغسطس الى مؤتمر لندن .

لقد كُتِرَ مؤتمر لندن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن . وأعلن كذلك عن صدور التزام رسمي مباشر ولا لبس فيه من جانب نظام بلغراد ووكلائه في البوسنة والهرسك بالتقييد بمنطقة حظر الطيران ، وعدم استخدام الغذاء والماء والكهرباء ووقود التدفئة ، كاسلحة ، وعدم مواصلة "التطهير العرقي" ، وإغلاق معسكرات الاعتقال . ومعظم هذه الالتزامات ومعظم هذه الأحكام لم تحترم .

وأخيرا ، أدى مؤتمر لندن إلى بدء مؤتمر جنيف تحت الرئاسة المشتركة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية . ومن أجدد الأمور بالذكر وأكثرها إيجابية أن مؤتمر جنيف اقترح إطارا دستوريا لامتنا ، يؤكد على الديمقراطية العلمانية ، وعدم التقسيم على أساس عرقي ، والتسامح والتعايش وقيام حكومة لامركزية . وقد قبلت جميع الأطراف التي تدين بالولاء لحكومة البوسنة والهرسك هذا الإطار بلا تردد . وعلى الرغم من المبادئ العامة والجديرة بالثناء الواردة في الإطار الدستوري فإن العدوان من الجو ومن الأرض ، والمعاناة ، بل والافظع من ذلك "التطهير العرقي" لا تزال جميعها مستمرة . إن هذه ليست إدانة للرئيسين المشاركين في مؤتمر جنيف ولا لجهودهما ، كما أنه لا يعتبر عدم تقدير لجهود كل الذين يسعون لتوصيل الإغاثة الانسانية . إن المشكلة هي أن أهم عنصر للحل لا يزال غير موجود ، ولعدم وجود هذا العنصر بالذات تصبح الجهود التفاوضية والانسانية جهودا هامشية على أفضل تقدير ، وعلى أسوأ تقدير تصبح في النهاية لا جدوى منها .

إن الإطار الدستوري المقترح لا يمكن أن يلقي التقدير من المستفيدين المستهدفين إلا إذا أقيم - أولا - حكم القانون على نحو قاطع وطبق - إذ اقتضى الأمر - على من ينتهكون أبسط مبادئ القانون الانساني بما في ذلك اتفاقية جنيف واتفاقية منع جريمة إبادة الاجناس والمعاقبة عليها . إن المبادئ الدستورية السلمية لها مصادرها في الواقع ، في احترام حقوق الانسان ومبادئ القانون . ومن الممكن الاستنتاج أن الذين يقومون بعملية "التطهير العرقي" ويتجاهلون قرارات هذه الهيئة لن تحسرك مشاعرهم المبادئ الدستورية . قد يتظاهرون بالتزامهم بهذه المبادئ بل وقد تطمئنهم

وعود العفو ، ولكن المبادئ الدستورية المراد تعزيزها ستتقوض في النهاية أثناء هذه العملية .

إن الجهود الرامية إلى توصيل الاغاثة الانسانية لمواطنينا تأخذ أبعادا كبيرة . إن قوة الامم المتحدة للحماية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ومختلف الدول الاعضاء ، والمنظمات غير الحكومية ، كل هذه تجدر الاشادة بها ونشكرهم جميعا على جهودهم التي تتسم بالشجاعة والسخاء الانساني . ومما يؤسف له أن هذه الجهود لن تكون كافية حتى بتقدير المتبرعين أنفسهم ، فهناك ٤٠٠ ٠٠٠ من مواطنينا سيموتون في هذا الشتاء بسبب المجاعة والتعرض للبرد والأمراض . ولا نتوقع من مواطنينا أن يشعروا بالارتياح لكونهم مستحقين للمعونة الانسانية إلى أجل غير مسمى . ومن باب أولى أن نسأل : هل منسرع بتوصيل المساعدة الانسانية لتغذية مواطنينا في الوقت الذي لا نتخذ فيه أي اجراء حازم لوقف من يقتلونهم - بل من يمارسون "التطهير العرقي" عليهم ؟ إننا بالتأكيد ، نؤيد تماما جميع التدابير التي يقصد بها تخفيف الكابوس الانساني وبالذات انشاء مناطق آمنة مؤقتة ، وأؤكد كلمة "مؤقتة" .

إلا أن كل هذه الخطوات الايجابية يجب تكميلها بالعنصر الثالث البالغ الاهمية الذي لا يزال غائبا - غيابا مفرعا ، بل ومخزيا إن جاز لي أن أقول ذلك - ألا وهو التطبيق والتنفيذ . إننا لا نحتاج إلى مزيد من القرارات والالتزامات والمؤتمرات فكل ما نحتاج اليه هو تنفيذ ما ورد بالفعل على الورق .

لقد لمسنا انتهاك سيادتنا ، بل وسمحنا بهذا الانتهاك ، في مراحل مختلفة من هذه العملية بغية تيسير التوصل إلى حل نهائي وإنقاذ أرواحنا . هذا الانتهاك لا يأتي دون التزامات تقع على عاتق الذين أيّدوه . إن بلدنا لا يزال يتعرض للعدوان ولا يزال مواطنونا هدفا لذلك العدوان . وعندما يذكر رئيس الوزراء والمقرر الخاص مازوفيسكي في تقريره أن "التطهير العرقي" ، على ما يبدو ، ليس نتيجة لهذا العدوان وإنما هو الهدف من العدوان ، وأن جزءا من سكاننا يتعرض بالفعل لخطر الغناء ، وأن "التطهير العرقي" تكشف في الواقع منذ مؤتمر لندن ، فإنني أعتقد ، إذن ، أنه يتكلم عن جريمة

لا تزال مستمرة ضد بلدنا وضد شعبنا ، ولا يمكن التفاوض عليها ، وعن استمرار معاناة بلدنا وشعبنا وهو أمر لا يمكن التفاوض عليه ، فهو يتكلم عن جريمة لا يمكن وقفها عن طريق المحاكمة فقط . إن الخطوة الأولى ، والخطوة الوحيدة ، في تناول أي جريمة هي وقف هذه الجريمة . هذه الجريمة لا تزال مستمرة ، وهذا مبعث خزي لنا جميعا . وإذا لم يتخذ هذا المجلس الخطوات المباشرة لوقف هذه الجريمة ولتنفيذ التدابير التي اعتمدها فلا بد له إذن من أن يلين ويعترف تماما لنا بحقنا السيادي المطلق في الدفاع عن النفس .

إننا نواصل الالتزام بالجهد الانساني الذي يرمي إلى تخفيف المعاناة . وما فتئنا نلتزم بعملية تهدف إلى تجميع سكاننا معا نحو الوسط الذي يتمثل في إطار دستوري وضع تحت رعاية دولية وتأييده حكومتنا على نحو لا لبس فيه . ومع ذلك لا يمكن أن تكون هذه الجهود الأخيرة بديلا للدفاع الحاسم ضد عدوان موجّه ضد المدنيين . ولا يمكن لهذه الجهود أن تحلّ محل الاستجابة اللازمة لحق الضحية في الدفاع عن النفس . وفي النهاية ، يجب ألا نسمح لأنفسنا بالدخول في عموميات وأحكام فضفاضة تسلب الشرعية من الضحية وممن يتمسكون بمبادئ الديمقراطية والتسامح والقانون والنظام . فإن نحن فعلنا ذلك ، فإننا لن نسمح فقط باستمرار تعرّض الضحية والتشجيع على التفاتة ، ولكننا سنسمح أيضا بأن تكون الأسلحة ووحشية الحرب هي الأساس لتحقيق السلم . ومن منظور الضحايا فإن الدفاع عن النفس لا يزيد من النزاع ولكنه يقلل من النتائج الوحشية الفظيعة للعدوان الموجّه ضد المدنيين . إن الدفاع عن النفس عن طريق السلطات المشروعة والقانونية أو عن طريق الآليات الدولية ، يشجع على احترام المبادئ الدستورية ، والمعايير الانسانية وحكم القانون والنظام وفي النهاية يشجع على المصالحة . إنه يجعل من السلم حقيقة لا هدفا غير مؤكد وبعيد المنال .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل البوسنة والهرسك

على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد جيسس (الراس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أعرب ، السيد الرئيس ، عن تهاني لكم على إدارتكم لأعمال المجلس خلال الشهر الحالي .
وإنني متأكد بأن تقدما كبيرا سيتم إحرازه خلال رئاستكم . وأتعهد لكم بتقديرهم
التعاون الكامل من جانب وفد بلادي .

وأود أن أسجل تقديرى لسلفكم ، السفير مريميه على ما أنجزه من عمل

جيد .

إن المواجهة المسلحة المشتعلة في دولة البوسنة والهرسك حديثة الاستقلال قد
جذبت اهتمام العالم . إن الدمار والموت اللذين تسببت بهما والفظاعات التي ارتكبت
والمعاناة التي حلت بالعديد من النفوس البريئة قد بلغت حجما ودرجات مفرجة قلوبا
شهدناها منذ الحرب العالمية الثانية .

وقد ضمنا صوتنا الى تلك الصرخة العالمية المدوية ضد هذه الممارسة المرعبة
للعنف في البوسنة والهرسك وضد الاساءات المرتكبة بحق الابرياء . وفي هذا السياق ،
فإننا نجد أن الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان التي ترتكب هناك تشير الاشمئزاز فضلا
عن أنها غير مقبولة أبدا . وينبغي أن تتوقف ممارسة "التطهير العرقي" التي تستخدم
كوسيلة للاستيلاء على الاراضي .

إن "التطهير العرقي" وغيره من الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني المشتمل
تجري في البوسنة والهرسك - والتي وثقتها توثيقا جيدا وكالات الانباء - هي جرائم
مرتكبة ضدنا جميعا ، لأنها تنتهك محاسن أخلاقنا نفسها وكرامتنا الإنسانية . ونرى أن
هذه الانتهاكات الخطيرة لاتفاقيات جنيف ينبغي أن نتقصاها تماما وأن نقدم مرتكبيها
إلى العدالة . وفي هذا الصدد ، فإننا نشعر بالسرور إذ نرى لجنة الخبراء قد باشرت
عملها لتحديد الجرائم المرتكبة وتحديد مرتكبيها .

ونعتقد أن على المجتمع الدولي - ومجلس الأمن خصوصا - أن يوضحا بصورة لا لبس فيها لجميع المتورطين في أعمال الاستيلاء على الأراضي ، سواء كان ذلك من خلال استخدام القوات المسلحة أو من خلال "التطهير العرقي" ، بأنهما لن يتسامحا إزاء هذه الأعمال ولن يعترفوا بأية صورة بأي كيان يقام نتيجة ذلك ، ولن يقررا أي ترتيب يمتنع سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية .

وينبغي على المجلس أيضا أن يتخذ موقفا واضحا وقاطعا وشابها ضد العدوان من جانب قوى خارجية : وليعرف المتورطون بأعمال العدوان ضد البوسنة والهرسك بأنهم سيلقون جزاء ما اقترفته أيديهم وسيجدون أنفسهم في عزلة دولية . فإذا كان لنا أن نعيش في عالم خاضع للنظام فمن الأهمية بمكان - والواقعية إنه لا مراء لا بد منه لبقائنا الجماعي - أن تحل الصراعات بالطرق السلمية وأن يحترم حكم القانون في العلاقات الدولية .

إننا نعتقد بأن الصراع الداخلي في البوسنة والهرسك ينبغي حله عن طريق الحوار والتفاوض . وفي هذا الصدد ، فإننا نناشد جميع أطراف الصراع مؤازرة الجهود التي يبذلها المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا . ونحن على يقين بأن هذا المؤتمر يوفر الإطار لتسوية سلمية ودائمة للصراع الداخلي . ويحدونا الأمل بأن تتمكن الأطراف المعنية من أن تتابع بطريقة جدية ، المفاوضات المقترحة الخاصة بالترتيبات الدستورية تحت رعاية الرئيسين المناوبين للجنة التوجيه .

وينتابنا القلق بشأن الهجمات التي تشن على قوات حفظ السلم . إن هذه القوات أرسلت للمساعدة في صون السلم في البوسنة والهرسك ، وهي تستحق احترام جميع الغرقاء المعنيين . إننا نناشد جميع الأطراف وقف الأعمال العدائية الموجهة ضد قوات حفظ السلام .

لقد اجتمع المجلس مرات لا تحصى وأصدر العديد من القرارات المتعلقة بالوضع في البوسنة والهرسك في محاولة لوقف الصراع ، ولكن دون جدوى .

إننا نولي أهمية قصوى لدور مجلس الأمن في صون السلم والأمن ولا سيما اليوم . ونرى أنه ينبغي للسلطة القانونية لمجلس الأمن أن تسود إذا كان لنا أن نخلق عالمنا أكثر سلما واستقرارا . ولذلك ينبغي على المجلس أن يتأكد من أنه يجري تنفيذ قراراته والالتزام بها . وعليه ، فإن من الأهمية بمكان أن تحترم جميع الدول الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن والتدابير الرامية لضمان تنفيذها ، وأن تتوقف أعمال "التطهير العرقي" وغيرها من انتهاكات القانون الإنساني ، وأن يسمح للنازحين بالعودة إلى ديارهم السابقة ، وأن تضمن حرية المرور لقوافل الإغاثة الإنسانية ، وأن يلتزم بوقف النار ، وأن يجري تطبيق منطقة حظر الطيران تطبيقا صارما . فإذا كان للمجلس أن يكتسب المداقية - كما يتطلب ذلك دوره في صون السلم - فعليه أن يعمل على ضمان تطبيق وانتصار قراراته المتعلقة باليوستة والهرسك .

وينبغي لنا أن نشيد بجهود الرئيسين المناوبين للجنة التوجيه ، السيد سايروس فانس واللورد أروين ، على جهودهما التي لا تكل من أجل تعزيز التوصل إلى نتيجة سلمية للصراع البوسني . ونتمنى لهما النجاح في مساهمتهما .

وبالمثل ، نود أن نشيد بجميع الذين يعملون على توفير المعونة الإنسانية ، والذين يعملون في ظل ظروف بالغة الصعوبة لإيصال المعونات الإنسانية الضرورية جدا . وفي هذا الصدد ، نود أن نشني على العمل الطيب الذي تقوم به لجنة الصليب الأحمر الدولية ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل الرأس الأخضر على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل

بداية ، أن أقدم منكم ، السيد الرئيس ، بتهاني على توليكم رئاسة المجلس . إن وفد بلادي على استعداد للتعاون معكم من أجل ضمان نجاح مداولات المجلس .

أود أن أتوجه بالشكر أيضا للسفير مريميه على قيادته الممتازة بوصفه رئيسا لهذه الهيئة عن شهر تشرين الأول/أكتوبر .

إن الصراع في يوغوسلافيا السابقة هو أكبر من أن يكون مشكلة إقليمية أوروبية ، انه مشكلة عالمية ذات آثار خطيرة على المجتمع الدولي برمته . ولذلك فإن من المناسب والضروري للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في الجهود الرامية لاجتثاث تسوية له .

إن المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا سابقا والمعقود في لندن من جانب الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبية ، ينبغي أن يعتبر بؤرة للجهود الرامية إلى اجتثاث تسوية سلمية للنزاع . وبهذا فإنه جدير بالتأييد القوي من جانب مجلس الأمن . إن اليابان ، بوصفها عضوا في مجلس الأمن ومشاركا في مؤتمر لندن ، لن تدخر أى جهد لدعم عملية السلام .

إن اليابان تعتقد أنه ينبغي تسوية الصراع من خلال المفاوضات وفقا للمبادئ المتفق عليها في مؤتمر لندن . ولن تتغاضى اليابان عن استخدام القوة العسكرية ولن تقبل بإحداث تغييرات في الحدود الإقليمية وفي التكوين العرقي للسكان عن طريق استخدام القوة العسكرية . ولا بد من ضمان حقوق الأقليات العرقية .

وتعرب اليابان عن استنكارها لممارسة "التطهير العرقي" الذي يشهده الجيش الصربي والقوات شبه العسكرية في البوسنة والهرسك ، وتصر على عدم قبول التغييرات في التكوين العرقي للأقليم المترتبة على ذلك كأمر واقع . وتعرب اليابان عن قلقها البالغ إزاء اعتداءات القوات الصربية شبه العسكرية على السكان المدنيين الأبرياء في البوسنة والهرسك ، وتدين على وجه خاص طرد السكان الأخير من مدينة جاجس .

إن عدم وجود رقابة دولية على الأسلحة الثقيلة والانتهاكات الكثيرة لحظر السلاح تعد مصدرا دائما للقلق البالغ . ومن الأهمية القصوى ، أن تتخذ خطوات للحد من انتشار الأسلحة - بل خفض عدد الأسلحة - في هذه المنطقة . ونحن نحث على تنفيذ توصيات الأمين العام بشأن رقابة الأسلحة الثقيلة ، ونحث مجلس الأمن على النظر في الخطوات التي قد يقتضي الأمر اتخاذها لتحقيق هذا الهدف . فضلا عن ذلك ، تدعو اليابان جميع الأطراف في البوسنة والهرسك إلى التعاون بنية حسنة ودون إبطاء للتفاوض مع الفريق العامل العسكري المختلط ووضع أسلحتها الثقيلة تحت السيطرة الدولية .

إن التدخل الخارجي ، وبخاصة من قبل السلطات في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والجمهورية الصربية ، هو الذي يقع عليه القدر الأكبر من المسؤولية عن الحالة الراهنة المؤلمة في البوسنة والهرسك . وستؤيد اليابان اتخاذ قرار بتشديد الرقابة على إعادة شحن السلع عبر صربيا والجبل الأسود ، وتعزيز فعالية جزاءات الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالسلطات في البوسنة والهرسك ذاتها ، فإن اليابان تحثها على الإسهام في عملية السلام بأن تسعى إلى حل توافقي من خلال المفاوضات . ويوفر إطار مشروع الدستور الذي أعده رئيسا مؤتمر لندن أساسا سليما للمفاوضات . وتعرب اليابان

عن تقديرها البالغ للرئيسين : للسيد فاني واللورد أووين لإسهامهما الكبير في عملية السلام .

ومع اقتراب الشتاء ، ينبغي أن تزيد المساعدة المقدمة الى أنشطة الإغاثة الإنسانية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والمنظمات الدولية الأخرى . وفي معرض الاستجابة لنداء الأمم المتحدة المشترك الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر بشأن مساعدة شعب البوسنة والهرسك على التغلب على مصاعب الشتاء ، أعلنت اليابان فوراً عن تبرعها بمبلغ إضافي قدره ١٨,٥ مليون دولار ، قامت بصرفه في ٣٠ أيلول/سبتمبر . ومن المهم أن تصرف كل الإسهامات المعلنة في أقرب وقت ممكن .

وقد أسفر القتال في يوغوسلافيا عن خسائر مفعجة وفادحة في الأرواح ومعاناة لا يمكن تخيلها . وتدعو اليابان الأطراف المعنية الى الإلتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبالاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر لندن ، وإلى التعاون مع مجتمع الدول للتوصل الى تسوية تفاوضية للمشكلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل اليابان على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود بداية أن

أعرب لكم ياسيدي عن تهانّي على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأود أيضاً أن أتوجه بالشكر الخالص للسفير مريميه على العمل الممتاز الذي اضطلع به في شهر تشرين الأول/أكتوبر .

إن الوضع الراهن في البوسنة والهرسك لا يزال يثير قلق حكومتي البالغ التشييع يزيد ما يحدث من خيبة أملها لأن المجتمع الدولي بذل وفقاً للميثاق ، جهوداً سلمية جبارة دون كلل . ومنذ بدء الازمة تابعت بلجيكا التطورات عن كثب وحاولت الإسهام فسمي حلها أولاً من خلال الجهود الدبلوماسية للمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها ، ثم عن طريق أعمال المؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة ، ناهيك عن جهود مجلس الأمن . ويبدو لي أن الصراع الراهن له ثلاثة جوانب مركزية هي : المشاكل الإنسانية بمعناها العريض ، ومستقبل البوسنة والهرسك ، وسلوك صربيا والجبل الأسود .

ويشكل توفير المساعدة الانسانية دون عائق في هذه المرحلة أحد الاهداف الرئيسية لجهود إعادة السلم والامن الى المنطقة . وهكذا ، فإنه لامر أساسي أن يتسنى توصيل مساعدة المجتمع الدولي الى الذين قدمت المساعدة من أجلهم . ويجسري الآن استكمال وزع عناصر قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك السبني تقرر بموجب القرار ٧٧٦ (١٩٩٢) . وتأمل بلجيكا أن تتمكن قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة الآن ، بعد انتظار طويل ، من الاضطلاع بولايتها من خلال كفالة حماية المساعدة الانسانية وتوفيرها .

ويتطلب ذلك أن تتعاون جميع الاطراف في الصراع على نحو كامل مع قوة الحماية التابعة للأمم المتحدة في اضطلاعها بمهامها ، وأن تحترم التزاماتها وقرارات مجلس الامن ذات الصلة . وأود أن أؤكد في هذا السياق على الجهود المالية والبشرية الخارقة للبلدان المساهمة بالقوات . وقد شاركت بلجيكا بتقديم وحدة نقل قوامها ١٠٠ فرد تقريبا . وهذه الوحدة موجودة في الموقع الآن وهي على استعداد للعمل بمجسرد أن تسمح الظروف بذلك .

ولا بد أن أعرب هنا عن شائي على الجهود الخارقة التي بذلتها السيدة أوغاتا ، مفوضة الامم المتحدة السامية للاجئين . وفي مواجهة الحالة المفجعة للسكان المدنيين ، قررت المجموعة الأوروبية والدول الاعضاء فيها ، في اجتماع قمة برمنجهام المعقود في ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ ، التعجيل بمساعدة المجموعة بمصر ٢١٣ مليون وحدة نقد أوروبية فورا . وقد رأت حكومتي أيضا أن من الضروري أن تسهم في هذه الجهود بدعم وإقامة مخيم للاجئين في صافودريجا بكرواتيا . فضلا عن ذلك ، تشيشارك جميع الغثات في بلجيكا في أنشطة التضامن الواسعة النطاق بغية مساعدة الغثات فمسي يوغوسلافيا السابقة التي أرهقتها الحرب الاهلية أيما إرهاب وعصف بها تدفق آلاف اللاجئين .

ومع اقترابنا من نهاية هذا القرن ، في زمن كانت أوروبا تؤمن فيه بأنها ولست تظهرها لممارسات الحرب غير الانسانية وللغظائع ، يبدو أنه من الاساسي لنا ألا نسمع

بعد الآن بارتكاب جرائم حرب على نطاق واسع في يوغوسلافيا السابقة . ويمثل إنشاء لجنة جرائم الحرب بموجب القرار ٧٨٠ (١٩٩٢) خطوة هامة صوب التعرف على المدنيين ومنعاقبتهم كيما نوضح بجلاء أن إخفاء هوية المنتهكين لإتفاقيات حقوق الانسان لم يعد ممكنا .

وفي ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٢ أعلنت المجموعة الأوروبية ودولها الاعضاء في
لكسمبرغ أنه

"سيعتبر مرتكبو القتل الجماعي وغيره من الانتهاكات الخطيرة للقانون
الانساني الدولي مسؤولين بصورة فردية عن أعمالهم ، وسوف تتعاون الجماعة
الأوروبية ودولها الاعضاء مع الامم المتحدة و ... في ضمان إقامة العدل" .
(S/24621 ، المرفق)

وفي هذا الصدد ، أودّ أن أشيد بالعمل الشجاع الذي اضطلع به السيد مزوفيسكي ،
المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان ، الذي استمع المجلس إلى شهادته هذا الصباح .
كيف يمكننا وقف دورة الاهوال التي تاجها البوسنة ؟ اعتقد أنه ينبغي لنا أن
نكرّس اهتمامنا لتحقيق هدفين عاجلين . الاول ، هو إقرار وقف إطلاق النار في سراييفو
وفي كل أنحاء أراضي البوسنة . اننا نعلق آملاً عريضة على عمل الفريق العامل
العسكري المشترك ، ولكن علينا ألاّ نتجاهل ضرورة اتخاذ تدابير جزئية تنفذ قبل فوات
الوان ، كالحظر على تحليق الطائرات في المجال الجوي للبوسنة ، الذي تقرر فرضه
بالقرار ٧٨١ (١٩٩٢) والاشراف على الاسلحة الثقيلة .

والعنصر الثاني يتصل بالتفاوض على مشروع للدستور . وفي هذا الصدد ، ينبغي
تقديرنا لمشاركة الرئيسين المشاركين للمؤتمر الدولي والسيد آهيتساري ، وللنوعية
المتأزّة للجهود التي بذلها هؤلاء الثلاثة . ومن الواضح أن المفاوضات ستكون مطوّلة
ومعقّدة . وإذا ما أريد لها النجاح ، فينبغي أن يتضمن الدستور ضمانات من شأنها
أن تعزّز الثقة فيما بين شعوب البوسنة ، وتمكنها من التغلب على عوامل الكراهية
والعنف التي ما فتئت تتراكم في السنوات الاخيرة . وينبغي كفالة التعاون فيما بين
شعوب البوسنة ، الذي هو أمر لا غنى عنه لادماج تلك الشعوب في أوروبا الجديدة
التي تسعى المجموعة الأوروبية جاهدة إلى بنائها . لذلك فاني أحث الاطراف على ألاّ
تألو جهدا في سبيل التفاوض بحسن نية لوضع مشروع الدستور الجديد .

إن مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس عما قريب والذي يشارك وفد بلدي بنشاط في المفاوضات المتعلقة به يستهدف تيسير تحقيق هذين الهدفين فيما نأمل من خلال جملة أمور منها فرض تدابير أكثر صراحة لرصد تنفيذ الحظر .

إن اعتماد المجلس لمشروع القرار سيكون بمثابة نداء عاجل موجّه إلى السلطات في صربيا والجبل الأسود . ونحن نتوقع من هذه السلطات أن تبين أنها تمارس نفوذها لحمل السكان الصرب خارج صربيا على الاعتدال وبشكل خاص لحمل السيد كاراجتش على ذلك . ونتوقع أيضا من سلطات بلغراد أن تعمل من أجل ضمان احترام حقوق الاقليات الاثنية لديها في إطار الحكم الذاتي المقبول للجميع . وأن أفكر بالذات في الوضع الخطير السائد في كوسوفو .

لقد حثت الدول الاثنتا عشرة مراراً وتكراراً كل الاطراف المعنية على ابداء الاعتدال . وبمجرد أن تفعل صربيا ذلك - ونحن نعلم أن رئيس الوزراء اليوغوسلافي السيد بانيتش يعمل في هذا الاتجاه - فإن الحالة ستسمح بتطبيع المركز الدولي ليوغوسلافيا الجديدة ، واعادة النظر في نظام الجزاءات الذي فرضه المجلس .

ستجري انتخابات هامة في يوغوسلافيا في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر . وتأمل حكومة بلجيكا في أن تتم الاعمال التحضيرية لتلك الانتخابات في سياق احترام حرية السراى والاعلام ، وأن يجري التصويت بنزاهة . ويأمل بلدي ان يختار شعب صربيا والجبل الأسود بهذه الطريقة ساسة يجذبون تهدئة الحالة وبناء مستقبل شمولي لا يستبعد فيه أحد ، بدلا من الساسة الذين يواصلون الدفاع عن نعرات قومية تذكرنا بالحالة في أوروبا في أحلك فترة في تاريخها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أشكر ممثل بلجيكا على الكلمات الرقيقة

التي وجهها لي .

وبالنظر إلى تأخر الوقت ، فانني أعتمد رفع الجلسة الآن . وبموافقة أعضاء المجلس ، ستعقد الجلسة التالية لمجلس الأمن لمواصلة النظر في البند المدرج على جدول الاعمال بعد المشاورات التي سيجريها المجلس في الساعة ١٥/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥